دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة في صعيد مصر:دراسة ميدانية في محافظة سوهاج

The Role of Non-Governmental Organizations in Enhancing Food Security for Poor Families in Upper Egypt: A Field Study in Sohag Governorate

د/ خالد كاظم أبو دوح

قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة سوهاج

المستخلص

تتناول هذه الدراسة دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن الغذائي لدى بعض الأسر الفقيرة في صعيد مصر، بالتطبيق على برنامج "باب أمل" الذي تنفذه عدد من المنظمات الوطنية والإقليمية والعالمية غير الحكومية، ومن هنا تستهدف الدراسة الكشف عن دور هذه المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة في محافظة سوهاج. وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة، التي تم اختيارها بطريقة العينة العشوائية المنتظمة، من خلال كشوف الأسر المستفيدة من البرنامج بمحافظة سوهاج، وتم جمع البيانات من خلال أداة الاستبار (المقابلة)، علاوة على مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (الإطار الأسري) الذي طوّرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه بالرغم من هشاشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأسر المستفيدة، فإن برنامج "باب أمل" كان له دور فعال في تعزيز مستويات الأمن الغذائي لدى عينة من الأسر المستفيدة، من خلال دعم سبل العيش وتعزيز دخل الأسر وتنمية معارف ومهارات الأسرة وزيادة الوعي بالنظم الغذائية الصحية والسليمة التي تلائم طبيعة وموارد البيئة التي تعيش فيها الأسرة.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي، المنظمات غير الحكومية، الفقر، صعيد مصر.

Abstract:

This study deals with the role of non-governmental organizations in enhancing food security for some poor families in Upper Egypt, by applying the "Bab Amal" program, which is implemented by a number of national, regional and international non-governmental organizations. Hence, the study aims to reveal the role of these non-governmental organizations in promoting Food security for poor families in Sohag governorate. The methodology of the study was represented in the social survey method by the sample, which was selected using the systematic random sample method, through the lists of families benefiting from the program in Sohag Governorate, and data was collected through the interview tool, in addition to Food Insecurity Experience Scale (FIES), which developed by The Food and Agriculture Organization (FAO).

The study concluded that despite the fragility of the economic and social conditions of the beneficiary families, the “Bab Amal” program had an effective role in enhancing the levels of food security among a sample of the beneficiary families, by supporting livelihoods, enhancing families’ income, developing the family’s knowledge and skills, and increasing awareness of the systems. Healthy and sound food that suits the nature and resources of the environment in which the family lives.

Keywords: Food Security, Non-governmental organizations, Poverty, Upper Egypt.

المقدمة

يعتبر الأمن الغذائي العالمي أحد التحديات الرئيسة في عالمنا المعاصر، والتي تعاني منها العديد من دول العالم، خاصة مع أن الهدف الثاني من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة والتي اتفقت عليه دول العالم هو "القضاء على الجوع" وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين مستويات التغذية، ومع ذلك فإن العالم خلال السنوات القليلة الماضية واجه العديد من المشكلات التي تهدد بشكل واضح الأمن الغذائي العالمي.

فاندلاع النزاعات المسلحة في العديد من مناطق العالم، أضعفت بشكل واضح قدرات الدول والأسر والأفراد على تأمين احتياجاتهم الغذائية، كما أثرت هذه النزاعات على قدرة النظم الغذائية وسلاسل التوريد على العمل بشكل مناسب، مثل: انخفاض الإنتاج بسبب انخراط المنتجين في النزاعات التي تدور في بلادهم، كما أدت هذه النزاعات إلى زيادة أسعار الغذاء في الأسواق المحلية والدولية، مع ما لذلك من آثار سلبية على البلدان المستوردة للغذاء والبلدان ذات الدخل المنخفض، وتعتبر تأثيرات الاضطراب الناجم عن الحرب الروسية الأوكرانية أصدق مثال على ذلك، والتي جاءت في أعقاب تحديات سابقة فرضت ضغوطًا على الأسعار وسلاسل التوريد، مثل: جائحة كورونا، وأزمة الطاقة، وتداعيات التغيرات المناخية المتطرفة.

لقد أسهم كل ما سبق، في زيادة مهددات الأمن الغذائي العالمي، وزيادة مستويات الجوع في العالم، والتي ارتفعت بشكل يثير القلق العالمي، كما أن كل هذا سيعرض الجهود والإنجازات العالمية التي تحققت في مجال الأمن الغذائي على مدى العقد الماضي للخطر.

وبالنسبة لدول المنطقة العربية، فإنها تواجه نفس هذه التحديات وأكثر، والتي تؤثر على حالة الأمن الغذائي لسكانها المتزايدين؛ إذ يزداد لدى غالبية دول المنطقة مستويات النقص التغذوي والإفراط في التغذية ونقص المغذيات، مما يفرض أعباءً

مركبة على سوء التغذية، ويتزايد انعدام الأمن الغذائي في الدول العربية التي تعاني من الصراعات وذات الدخل المنخفض بشكل أكبر.

ولذلك تتزايد في الوقت الراهن، أهمية دراسة ورصد أوضاع الأمن الغذائي، وتسليط الضوء على الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الغذائي، سواء من قبل الحكومات أو من خلال المؤسسات المدنية والأهلية الوطنية والإقليمية والعالمية.

أولًا: مشكلة الدراسة

يمثل الأمن الغذائي إحدى المشكلات العالمية، والتي تهتم بها غالبية دول العالم، وتعترف بخطورتها المركبة كافة الحكومات الرسمية، وتتأكد خطورتها من خلال أرقام وإحصائيات التقارير الدولية ذات الصلة، التي تصدر عن المؤسسات العالمية المعنية، وفي هذا السياق، أشار تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2022، إلى أن هناك العديد من التحديات أمام تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة المرتبط بالقضاء على الجوع، وأوضح التقرير أن 9.8% من سكان العالم عانوا من الجوع عام 2021، وارتفع عدد من يعانون من الجوع بنحو (46 مليون شخص) عام 2021 مقارنة بعام 2022 (WFP, W, & UNICEF, 2022). ويلخص الجدول الشكل رقم (1) تطور أعداد الأفراد الذين يعانون من نقص الغذاء من عام 2005 إلى عام 2021.

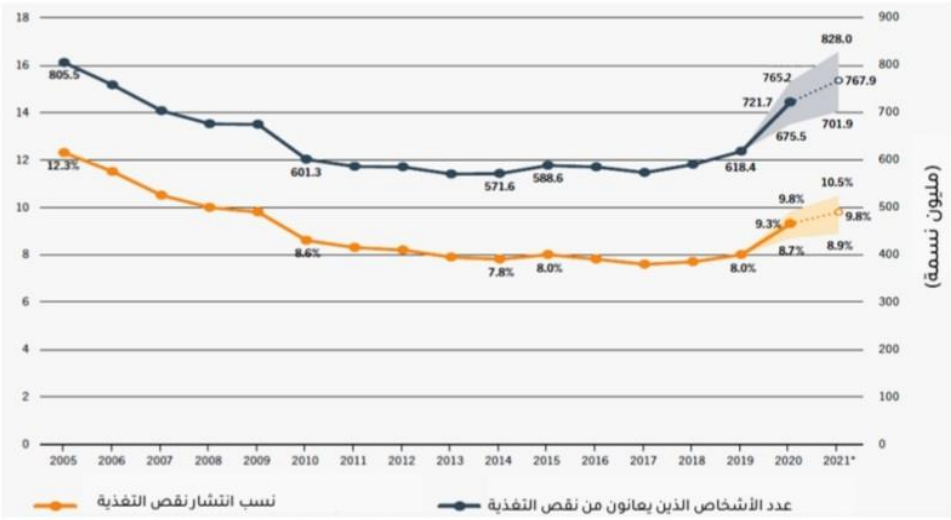

(*) يتم توضيح القيم المتوقعة لعام ٢٠٢١ بخطوط منقطة. كما تظهر المناطق المظللة الحدود الدنيا والعليا للنطاق المقدر.

الشكل رقم (1): يوضح عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص الغذاء ونسب انتشاره عالميًا خلال الفترة (2005 – 2021). المصدر: (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2022).

ويوضح الشكل رقم (1) أن إجمالي عدد الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية عام 2021 بلغ ما يقرب من (768 مليون شخص)، ويقدر برنامج الأغذية العالمي أنه في خلال عامين فقط، تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من 135 مليون شخص إلى 276 مليون شخص بداية عام 2022، ونتيجة الآثار المتتالية للحرب في أوكرانيا، من المتوقع أن يصل العدد إلى 323 مليون شخص نهاية عام 2022.

وعربيًا، تؤكد أحدث تقارير "اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا" (الإسكوا) انتشار حالة انعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية، حيث يعاني 116 مليون شخص في المنطقة العربية من انعدام الأمن الغذائي، و(43 مليون شخص) من سوء التغذية، خاصة في البلدان التي تشهد نزاعات على أراضيها، ولا غرو أن العديد من الأحداث الأخيرة (مثل: جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية) قد ألقت بظلالها على البلدان العربية وأمنها الغذائي، خاصة كونها تعتمد في الأساس على استيراد

الحبوب من هاتين الدولتين، حيث تشتري أكثر من 60% من قمحها المستورد منهما، اتصالًا، فإن ارتفاع أسعار الطاقة يجعل استيراد القمح من منتجين أبعد جغرافيًا أعلى تكلفة، وبالتالي تشهد أزمة الأمن الغذائي اتجاهًا متناميًا في المنطقة العربية (عوض، رشا، 2023).

كما أن المنطقة العربية تشهد تحديات لم يسبق لها مثيل من حيث النمو السكاني، والنزوح القسري، وزيادة ندرة المياه، وتدهور التربة، وكلها عوامل أثرت على الأمن الغذائي في غالبية دول المنطقة (الإسكوا، 2019).

إطار رقم (1) تحديث البنك الدولي بشأن الأمن الغذائي مايو 2023

يقدم إصدار عام 2023 من التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية، وهو تقرير سنوي من الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، ملخصات عن أزمات الغذاء التي وقعت في عام 2022 على مستوى المناطق. وعلى الصعيد العالمي، حيث ارتفع عدد الأشخاص في البلدان والأقاليم الواردة في التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد إلى 257.8 مليون شخص في عام 2022 مقارنة بما بلغ 192.8 مليون شخص في عام 2021، وقد زاد هذا العدد إلى أكثر من الضعف منذ عام 2016، وذلك على الرغم من البيانات الواردة من مجموعة أكبر من البلدان. وأسباب هذه الزيادة معقدة ومتشابكة، حيث تضافرت الصراعات والصدمات الاقتصادية الوطنية والعالمية والظواهر المناخية المتطرفة؛ وتسببت في زيادة انعدام الأمن الغذائي الحاد والجوع. ومن بين العوامل الرئيسية الدافعة إلى ذلك، لا يزال الصراع وانعدام الأمن من العوامل الأكثر أهمية، حيث أشار التقرير العالمي بشأن الأزمات الغذائية إلى أنه بحلول نهاية عام 2022، كان هناك ما يقدر بنحو 53.2 مليون نازح داخليًا، معظمهم مشردون بسبب الصراعات، في 25 بلدًا تعاني من أزمة غذائية.

المصدر: (البنك الدولي، 2023)

وبالنسبة للأمن الغذائي في مصر، قد أكدت إحدى الدراسات (Ramadan, 2015) بعد تحليلها لمؤشرات الأمن الغذائي في مصر أن حالة الأمن الغذائي مقلقة بشكل عام، بالإضافة إلى أن زيادة السكان وضعف الوعي الغذائي، والعادات الغذائية

السيئة، وزيادة الهدر في إعداد الطعام، هي عوامل أخرى سلبية تؤثر على مستويات الأمن الغذائي المصري. كما أن مصر تأثرت بشدة من ندرة الحبوب الناتج عن الحرب الروسية الأوكرانية، حيث تستورد مصر غالبية إمداداتها من القمح من أوكرانيا وروسيا بنسبة تصل إلى ما يقرب من (85%) (Behnassi, M., El Haiba, M, 2022).

واعتبرت (فؤاد، أسماء، 2023) أن هناك حالة من عدم اليقين فيما يتصل بالأمن الغذائي في مصر؛ حيث تنمو مصر بمعدل قدره (2.3%) وهو المعدل الأعلى من معدل النمو السكاني العالمي الذي يبلغ (1.2%)، وبهذا المعدل تمثل التحولات السكانية أحد التحديات في سبيل القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي على مستوى المجتمع المصري.

ويوضح الشكل رقم (2) قيمة مؤشر الأمن الغذائي ومؤشراته الأساسية في مصر، وفقًا لمؤشر حالة الأمن الغذائي في العالم (WFP, W, & UNICEF, 2022)، ويقوم المؤشر على أربعة أبعاد رئيسة هي: القدرة على تحمل تكاليف الغذاء، التوفر، الجودة والأمان، الاستدامة والتكيف، ويتدرج تقييم المؤشر (من صفر إلى 100 درجة).

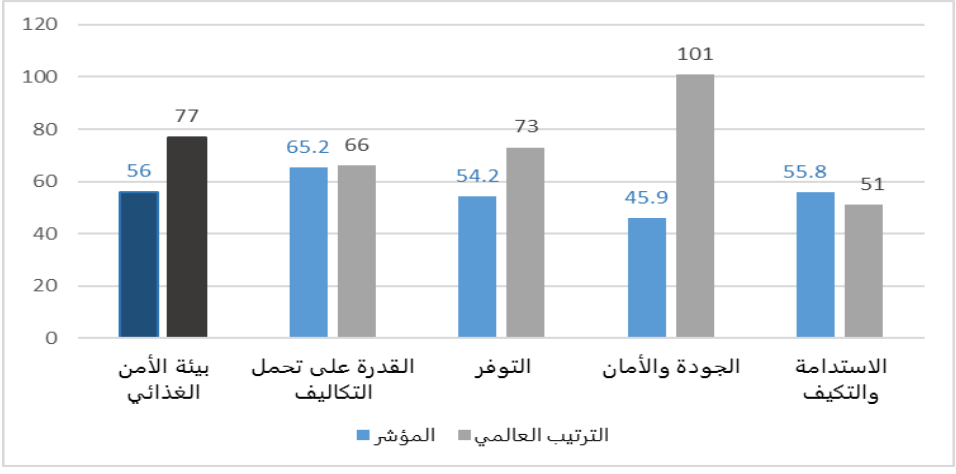

الشكل رقم (2) يوضح أرقام مصر في مؤشر الأمن الغذائي العالمي لعام 2022

وفقًا للشكل رقم (2) فقد حققت مصر (53 نقطة) كقيمة إجمالية في المؤشر العالمي للأمن الغذائي، وتحتل الترتيب (77) بين دول العالم، وبالنسبة لقيمة القدرة على تحمل التكاليف فبلغ (62.2 نقطة)، وبالنسبة لقيمة التوفر فبلغت (54.2 نقطة)، وفي المقابل بلغ محور الجودة والأمان (45.9 نقطة) لتحتل مصر المرتبة (101 عالميًا)، وأخيرًا بلغت قيمة محور الاستدامة والتوافر (55.8 نقطة) (زين، هبة، 2023).

وفي ظل هذه الأرقام والإحصائيات من الضروري ألا نهمل تأثيرات العوامل العالمية التي تهدد الأمن الغذائي والتي تم عرضها خلال مقدمة الدراسة، يضاف لذلك بالنسبة لحالة مصر أيضًا التحديات المرتبطة بالتغير المناخي، حيث يضاعف ويزيد من حدة المخاطر التي يتعرض لها الأمن الغذائي للبلدان والسكان الأكثر ضعفاً. وفي هذا السياق حدد تقرير التقييم الخامس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (IPCC) (IPCC, 2014) أربعة مخاطر رئيسة من أصل ثمانية ناجمة عن تغير المناخ لها عواقب مباشرة على الأمن الغذائي:

- ☒ فقدان سبل العيش والدخل في المناطق الريفية.
- ☒ فقدان النظم البيئية البحرية والساحلية، وتأثير ذلك على سبل العيش.
- ☒ فقدان النظم الإيكولوجية الأرضية والمياه الجوفية.
- ☒ انعدام الأمن الغذائي وانهيار النظم الغذائية.

ومجمل هذه المخاطر تحمل تأثيرات سلبية على سبل العيش في المجتمع المصري عامة، وبالتالي تنعكس على مختلف أبعاد الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة بين محافظات مصر، فشدة هذه التداعيات تزداد في المناطق الريفية بالوجه البحري، ومحافظات الصعيد في جنوب مصر بشكل خاص.

ويضاف إلى كل ما سبق، تزايد أعداد اللاجئين في مصر، وخاصة بعد النزاع في السودان، وقد بلغ عددهم ما يقرب من (9 ملايين) لاجئ (الشكل رقم 3)، وتتعامل الحكومة المصرية معهم باعتبارهم ضيوفًا وليسوا لاجئين أو مهاجرين يتمتعون بالعديد من الامتيازات التي يحصل عليها المصريون، ويندمجون في المجتمع المصري كأنهم جزء لا يتجزأ منه، يعملون ويدرسون ويحصلون على الخدمات الصحية والتعليمية بامتيازات كبيرة.

الشكل رقم (3) يوضح أعداد اللاجئين في مصر (المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار)

وإذا كان التحليل السابق والأرقام والإحصائيات تشير إلى أن هناك تحديات عديدة أمام الأمن الغذائي المصري، فإن هذه التحديات تتزايد إذا كان الحديث بصدد محافظات الوجه القبلي (صعيد مصر)، فالفجوة التنموية المكانية في مصر لغير صالح ريف الوجه القبلي، حيث لا يزال (51.9%) من سكان الوجه القبلي لا يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم الغذائية وغير الغذائية، وعلى الرغم من أن مسح الدخل والإنفاق يشير إلى انخفاض نسبة الفقر في ريف الصعيد من (56.7%) عام 2015، إلى (51.9%) عام 2018، يظل الصعيد هو الإقليم الأكثر فقرًا في مصر عند مقارنته بباقي الأقاليم (عدلي، هويدا، 2020).

ولقد أكدت مؤشرات الفقر الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020) على أنه لا يزال (48%) من سكان ريف الوجه القبلي عام (2020) لا

يستطيعون الوفاء باحتياجاتهم، ولا يزال ثلثا الفقراء يسكنون في الريف، ويسكن (43%) من إجمالي الفقراء في ريف الوجه القبلي.

وكشفت دراسة قام بها المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI)، على أكثر من (6 آلاف) أسرة فقيرة وشبه فقيرة من أنحاء مصر، أن 85% من الأسر خفضوا استهلاك اللحوم وخفَّض 75% من استهلاك الدجاج والبيض، بسبب ارتفاع أسعار السلع (Abay, Kibrom. et al, 2022). وكشفت دراسة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أن حوالي 90% من الأسر انخفض استهلاكها من البروتينات (اللحوم والطيور والأسماك) عما كان قبل بداية الحرب الروسية الأوكرانية مقابل زيادة في استهلاك الخبز والبقوليات، في ظل مستويات تضخم غير مسبوقة. ويستبدل العديد من المصريين الآن باللحوم الحمراء ما يعرف بالعامية باسم فواكه اللحوم/ إكسسوارات الماشية، إلى جانب إجراء تغييرات جذرية في نظامهم الغذائي. وحسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، فإن 45% من سكان مصر لا يستطيعون تحمل تكاليف نظام غذائي متكامل العناصر، ولا يستطيع 85% تحمل تكاليف نظام غذائي صحي، ما يتسبب في مشاكل صحية كالسمنة ونقص التغذية وفقر الدم المنتشرة بين المصريين، بسبب الاعتماد على النشويات بدلًا من البروتين والخضراوات (حلول للسياسات البديلة، 2023).

وتواجه الحكومة المصرية هذا الواقع وتحدياته من خلال العديد من الجهود والخطط والمشروعات التي تستهدف القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي في مختلف سياقات المجتمع المصري، ويساندها في ذلك العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والعالمية، ومن هنا يصبح من المهم الكشف عن دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن الغذائي في صعيد مصر؛ حيث تشهد محافظات الصعيد تضافر الجهود الحكومية – التي سوف يتم تناولها في

موضع لاحق –، مع جهود العديد من المنظمات غير الحكومية التي تستهدف تحقيق الأمن الغذائي وتعزيزه لدى الأسر الفقيرة في صعيد مصر.

ويعتبر برنامج "باب أمل" الذي يتم تنفيذه في عدد من محافظات صعيد مصر، من خلال تعاون عدد من المنظمات غير الحكومية الوطنية (مؤسسة ساويرس، مصر) والإقليمية (معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، السعودية) والعالمية (برنامج "براك" BRAC، بنجلاديش)، من البرامج التي تستهدف الفئات السكانية الأكثر ضعفًا في مصر وإخراجهم من الفقر المدقع ويعزز أمنهم الغذائي، من خلال دعم البرامج القائمة على الأدلة والمستوحاة من الأبحاث الناشئة، ويعمل البرنامج على تحسين استهلاك الأسرة والأصول الأسرية والأمن الغذائي، ويتبنى نهج مبادرة منظمة "براك" لدعم الفئات الأكثر فقرًا لبناء سبل عيش مستدامة وقادرة على الصمود بين الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع.

بناءً على الطرح السابق، تتبلور إشكالية الدراسة في الكشف عن دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة في صعيد مصر.

وبالرغم من أن حدود الدراسة تتصل بجهود المنظمات غير الحكومية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة بمحافظة سوهاج، إلا أن ذلك لن يمنع من ضرورة تسليط الضوء على الجهود الحكومية وتقديم رؤية تحليلية نقدية لها في سياق الإطار النظري والتحليلي للدراسة.

وتتزايد أهمية دراسات الأمن الغذائي في الوقت الراهن؛، نظرًا لتنامي التحديات العالمية والتهديدات المركبة التي تخلق حالة من انعدام أو تدهور الأمن الغذائي في العديد من دول العالم، الأمر الذي دفع العديد من الدول والمنظمات الدولية والباحثين إلى اعتبار الأمن الغذائي من أكثر القضايا إلحاحًا في الوقت الحالي (Delgado, C., Murugani, 2021)، كما يمكن أن يؤدي انعدام الأمن الغذائي إلى أن تتصاعد حالات عدم الاستقرار والنزاعات العنيفة، وأن تكون هذه الحالة بمثابة قناة للأفراد

للتعبير عن مظالم اجتماعية واقتصادية وسياسية أوسع، وبكلمات أخرى، بدون تعزيز الأمن الغذائي، سيكون من الصعب بناء سلام مجتمعي مستدام.

ووفقًا لما سبق، يتبلور التساؤل الرئيس للدراسة على النحو التالي: ما دور المنظمات غير الحكومية (متمثلة في برنامج باب أمل) في تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة في صعيد مصر؟

ثانيًا: تساؤلات الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في رصد وتحليل دور المنظمات غير الحكومية وجهودها في تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة في صعيد مصر، ولتحقيق هذا الهدف العام، تطرح الدراسة عددًا من التساؤلات وتحاول الإجابة عنها، وذلك على النحو التالي:

- ما الخصائص الاقتصادية للأسر المستفيدة من برنامج "باب أمل" بمحافظة سوهاج؟
- ما رؤية المبحوثين لبرنامج "باب أمل" وتصوراتهم وتقييمهم له؟
- ما دور برنامج "باب أمل" في تعزيز الأمن الغذائي للأسر المستفيدة في محافظة سوهاج؟

ثالثًا: الإطار النظري للدراسة

يقدم الباحث هنا الرؤية التحليلية والنظرية لموضوع الدراسة ومتغيراته المختلفة، وذلك على النحو التالي:

(1)الأمن الغذائي في مصر بين التحديات الوطنية والعالمية

تعيش مصر في الوقت الحالي في عالم أكثر تعقيدًا وتقلبًا مما كان عليه قبل خمس سنوات، وكانت الدولة المصرية قد اعتمدت خطتها للتنمية المستدامة لعام 2030

وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، مؤكدة عزمها على القضاء على الفقر والجوع، والحد من عدم المساواة، وتأسيس مجتمعات سلمية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، ومع ذلك كانت التحديات الداخلية والخارجية متعددة، وأدت للانتكاسات في بعض الجوانب، خاصة مع متغيرات جائحة كورونا، والحرب الروسية الأوكرانية، نهاية بتداعيات التغيرات المناخية، على ضوء ذلك سوف تتطرق الدراسة بالتحليل مفهوم الأمن الغذائي بأبعاده المختلفة.

(أ) تعريف الأمن الغذائي

حَظِيَ مفهومُ الأمنِ الغذائِيّ "Food Security" باهتمامٍ كبيرٍ منذ مؤتمر التغذية والزراعة المُنْعَقِد في عام 1943، ومنذ ذلك الحين تم تعريف الأمن الغذائي بأنه: الحصول على قَدْرٍ كافٍ ومستقرٍّ من الغذاء لكل شخص. وفي عام 1986 نشر البنك الدولي التقريرَ المُعَنْوَن بـ"الفقر والمجاعة" وعَرَّفَ من خلاله الأمنَ الغذائيَّ بأنه: وصول جميع الأفراد في كل الأوقات إلى ما يكفي من الغذاء لأجل حياة نَشِطَة وصِحِيَّة (صندوق النقد العربي، 2016).

كما أن مفهوم الأمن الغذائي في أضيق تعريف له يشير إلى توافر ما يكفي من الغذاء، سواء أكان ذلك على المستوى العالمي أم الوطني أم الفردي، ولكن هذا التعريف يتطلب توضيحًا للمقصود بكلمة (يكفي)، وما إذا كانت تعني يكفي تلبية الطلب الاقتصادي، وإذا كان الأمر كذلك، فبأي سعر؟ (أبو دوح، 2022).

وتم استخدام مصطلح الأمن الغذائي في الأصل لوصف ما إذا كان بلد ما لديه إمكانية الوصول إلى ما يكفي من الغذاء لتلبية متطلبات الطاقة الغذائية، واستخدم بعضُ المختصين مفهومَ الأمن الغذائي لِيَعْنِي به "الاكتفاء الذاتي"؛ أي قدرة الدولة على إنتاج الغذاء الذي تحتاج إليه أو يطلبه مواطنوها (أبو دوح، 2023).

وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة الدولية "الفاو" تعريفًا للأمن الغذائي بأنه: توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكميَّة والنوعيَّة اللازمتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة

مستمرة من أجل حياة صحية ونشطة. ويتحقق الأمن الغذائي عندما تتوافر لجميع الناس، في كل الأوقات، الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومُغَذِّيَّة تُلَبِّي احتياجاتهم الغذائية، وأذواقهم، وتكفل لهم حياةً موفورةَ الصحةِ والنشاط. وبناء على هذه الرؤية، يمكن التمييز بين أربعة أبعاد أساسية لمفهوم الأمن الغذائي، كما هي موضحة في الشكل رقم (4):

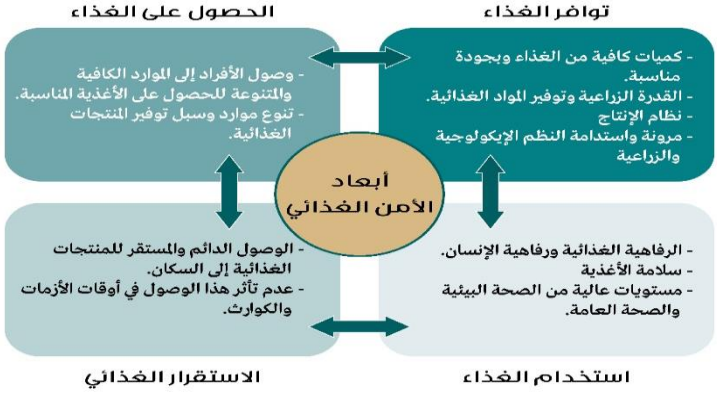

الشكل رقم (4): أبعاد الأمن الغذائي (المصدر: أبو دوح، 2022)

مما سبق، يمكن التأكيد على أن الأمن الغذائي يعني أن هناك ما يكفي من الغذاء في الإمدادات العالمية وأن جميع الأفراد لديهم إمكانية الوصول إلى الأطعمة المغذية وبأسعار معقولة وبكميات كافية، كما أن الأسر التي تتمتع بالأمن الغذائي هي التي يضمن لجميع أفرادها الوصول المستمر إلى السلع الغذائية التي تلبي الاحتياجات الأساسية من الغذاء، ويتم ذلك بطرق سهلة ومقبولة اجتماعيًا وثقافيًا.

(ب) تحديات الأمن الغذائي في مصر

يطرح تحقيق الأمن الغذائي في المجتمع المصري تحديًا كبيرًا أمام الدولة المصرية، حيث يعجز الإنتاج الزراعي الذي يشكل مصدر رزق مهمًا للفئات الفقيرة في مصر، عن تلبية الطلب المتزايد على الغذاء مع الزيادات الكبيرة في عدد السكان، علاوة على ذلك هناك العديد من التحديات التي تلقي بتداعياتها السلبية على جهود الدولة نحو القضاء على الفقر وتعزيز مستويات الأمن الغذائي في مختلف المناطق المصرية. فبالرغم من حفاظ مصر على نمو اقتصادي إيجابي، إلا أنها تواجه مجموعة من التحديات التنموية طويلة الأمد، بما في ذلك الفقر –وصلت نسبة الفقراء عام 2020 2019 –، إلى (29.7%) وفق بيانات الجهاز المركز للتعبئة العالمة والإحصاء 2020 – وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. وقد وضحت إحدى الدراسات عجز قطاع الزراعة والإنتاج الغذائي المحلي عن الوفاء بالاحتياجات الغذائية للسكان، وبالتالي اللجوء إلى الاستيراد من الخارج لتوفير الغذاء، وما يرتبط بذلك من مخاطر وتحديات (حمادة، أميرة عبد اللاه، 2017).

وفي هذا السياق، يمكن التأكيد على أن الزيادة المستمرة في عدد سكان مصر، تعتبر من التحديات الداخلية التي تتحدى باستمرار بعض جهود الدولة لتعزيز الأمن الغذائي، حيث وصل عدد سكان مصر وفق الساعة السكانية على موقع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يوم 29 يونية 2023 إلى أكثر من (105) مليون نسمة، علاوة على أعداد اللاجئين المتزايد باستمرار، والذي تجاوز (9 ملايين لاجئ). وفي هذا السياق أكد تقرير "الإسكوا" بالتعاون مع منظمة "الفاو" أن ازدياد عدد السكان يرتبط بتضاعف اعتماد السكان على الواردات، مما يمثل تهديدًا للأمن الغذائي وخطط تعزيزه (الإسكوا، 2017). فاعتماد مصر على الواردات الغذائية يعنى أن الملايين من سكان المناطق الفقيرة معرضون للخطر عندما تتسبب الصدمات الداخلية والخارجية

في ارتفاع أسعار المواد الغذائية، هنا باتت بعض الأسر غير قادرة على توفير ما يكفيها من الغذاء اليومي، بسبب ارتفاع معدلات التضخم في أسعار المواد الغذائية.

ويأتي بعد ذلك ما يتعرض له الاقتصاد العالمي من صدمات خلال السنوات القليلة الماضية، والتي ألقت بتأثيراتها السلبية على الأمن الغذائي، فسبب الحرب الروسية الأوكرانية ارتفعت أسعار الغذاء إلى أعلى معدلاتها على الإطلاق، وهذه الصدمة جاءت على رأس أزمات متتالية عانى منها الاقتصاد العالمي منذ 2018، بدأت بالحرب التجارية الباردة بين أمريكا والصين، مرورًا بموجات جائحة كورونا، التي تضاعفت تأثيراتها بفعل الانعكاسات الجيوسياسية الأوروبية لصادرات الغاز الطبيعي الروسي، حتى أسلمتنا جميعها إلى أزمة العرض الحالية بفعل الحرب الجارية في القارة الأوربية (شادي، 2022).

وعلاوة على ذلك، تأتي التحديات المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية، وفي هذا السياق، أشار تقرير التهديدات البيئية The Ecological Threat Report (Institute for Economics & Peace, 2022) بشكل عام إلى أن العلاقة بين السلام وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه والنمو السكاني معقدة، إذا حدثت تهديدات بيئية مركبة، فيمكن أن تتقارب مسببة تأثيرًا مضاعفًا، على سبيل المثال: قد يتعرض بلد ما للإجهاد المائي، ويخصص الموارد لمواجهة هذا التهديد، ومع ذلك فإن الجمع بين الإجهاد المائي والنمو السكاني السريع قد يؤدي إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي، حيث تحتاج موارد المياه إلى إعادة توجيهها إلى الزراعة، وبالتالي تقليل الوصول إلى مياه الشرب النظيفة، كما أنه من المرجح أن تؤدي الضغوط المتعددة والمركبة إلى نتائج مجتمعية سلبية، مثل عدم الاستقرار، وتفاقم الأزمات الاجتماعية، والنزاعات المسلحة، وفي المقابل قد يتسبب هذا في المزيد من الضرر للبنية التحتية المادية واستنزاف الموارد الشحيحة، مما يؤدي إلى مزيد من انعدام الأمن بأشكاله المختلفة، كما أن التفاعل بين التهديدات البيئية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية قد يؤدي إلى

دفع الدول إلى حلقة مفرغة من التحديات والتهديدات التي تتزايد تدريجيًا. وتأمل الطرح السابق يفضي إلى أن هذا الوضع يحتمل أن يحدث في مصر.

كما أشارت منظمة (الفاو) إلى أن تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى تشكل دافعًا رئيسًا كامنًا وراء الارتفاع الأخير في مستوى الجوع في العالم، وأحد الأسباب المؤدية إلى أزمات غذائية حادة، وعاملًا مساهمًا في مستويات التغذية المقلقة التي شهدناها خلال السنوات الأخيرة، ويؤثر تزايد تقلبات المناخ والأحوال المناخية القصوى المرتبطة بتغير المناخ تأثيرًا سلبيًا على جميع أبعاد الأمن الغذائي والتغذية (الفاو، 2021).

وقد أكدت إحدى الدراسات (Abdelfattah, 2021) أن مصر وصلت إلى منعطف فريد فيما يتصل باستخدام مواردها المائية التقليدية، ويستمر الطلب على المياه نظرًا للتزايد السكاني، وسيؤدي التغير المناخي إلى الضغط على موارد مصر المائية والطبيعية، مما يهدد قطاع الزراعة، وبالتالي الإنتاج الزراعي، مما يهدد الأمن الغذائي بشكل مباشر. ولذلك، يعتبر تغير المناخ عامل اضطراب استثنائي بالنسبة للأمن الغذائي، قد يؤدي إلى خلق المزيد من الصدمات والضغوط، وهو بطيء الظهور وطويل الأجل، ولكن آثاره مدمرة، كما يمكن أن يتسبب بصدمات سريعة مثل: الفيضانات أو أوبئة الآفات، ويؤدي إلى تفاقم الضغوط مثل: الفقر المزمن وقلة توفر الخدمات الصحية والمياه. كما رصدت العديد من الدراسات أن هناك تأثيرات محتملة للتغيرات المناخية على الزراعة والأمن الغذائي في مصر (Omran, 2020).

إلى جانب هذه الأزمات المباشرة، أكد تقرير "السياسة الغذائية العالمية" لعام 2022 أن تغير المناخ، إلى جانب ندرة المياه، يشكلان تحديًا قصير الأجل وطويل الأجل للأمن الغذائي والمائي، والاستدامة، والتنمية. حيث يهدد تغير المناخ وتقلبه بزعزعة استقرار الإنتاج الزراعي وزيادة الحد من توافر المياه وإمكانية الوصول إليها، مع ما

يترتب على ذلك من آثار على النظام الغذائي الأوسع (International Food Policy Research Institute, 2022).

ويمكن أن يؤدي تأثير تغير المناخ إلى زيادة مستويات الجوع وتفاقم مشكلة التغذية عبر مسارين رئيسين: أولًا: يؤثر تغير المناخ على سبل العيش والإنتاجية من خلال تبدل ظروف النمو وزيادة مخاطر بعض الأمراض النباتية والحيوانية التي تعتمد على درجات الحرارة الأكثر دفئًا، وقد يعني تبدل ظروف النمو حدوث تغيرات موسمية غير متوقعة تؤثر على مواعيد الزراعة، وزيادة خطر فشلها، كما هو الحال مع الصقيع المتأخر أو المبكر، وهطول الأمطار غير المنتظم وتغير درجات الحرارة، وهذا يمكن أن يزيد من ضعف وفقر صغار المنتجين؛ وأن يكون محركًا للهجرة نحو المراكز الحضرية. ثانيًا: يمكن أن يؤثر تغير المناخ على قدرة شرائح من السكان على تحمل تكاليف شراء كميات كافية من الغذاء الصحي والمياه نتيجة الأثر السلبي المترتب على سبل عيشهم، وكذلك احتمالية التقليل من توفر الأطعمة المغذية (الفاو، 2021).

(ج)الجهود الحكومية لتعزيز الأمن الغذائي

تضع الحكومة المصرية قضية الأمن الغذائي والتحديات المرتبطة بها كأولوية قصوى، وتبذل في هذا السياق العديد من الجهود الكبيرة للمواجهة، حيث تعمل في مسارات متوازية لتحقيق تأمين احتياجات مصر من السلع الغذائية، والتي تتمثل في النهوض بالسياسات الزراعية، وإطلاق المشروعات القومية العملاقة لتوفير السلع الغذائية وزيادة الإنتاج، إلى جانب العمل على تنوع مصادر الواردات، وتطوير سلاسل التوريد.

وفي إطار الجهود الحكومية لتعزيز الأمن الغذائي، تأتي جهود الدولة في حماية الأسر المعيشية خلال الأزمات في شبكة الحماية الاجتماعية الواسعة النطاق التي تشمل دعم الغذاء (المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2013)، وفي هذا السياق، برز الاهتمام خلال السنوات القليلة الماضية بتحسين منظومة التموين المعنية

بدعم المواد الغذائية، واعتمدت الحكومة المصرية منهجية في تقديم الإعانات الغذائية تختلف عن المتبعة في الطاقة، فخلال الفترة 2014 – 2015، تم استحداث منظومة نقاط الخبز غير المستخدمة، كما تم زيادة الدعم النقدي الشهري للفرد على بطاقات التموين عدة مرات حتى وصل إلى (50 جنيهًا) عام 2019، ويستفيد من نظام بطاقات التموين ما يقرب من (69 مليون شخص) بينما يستفيد قرابة (79 مليون) من منظومة دعم رغيف الخبز، يضاف إلى ذلك أن الحكومة تسهم في توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار مخفضة من خلال شبكة توزيع منضبطة، من خلال شبكة منافذ البيع التابعة لعدد من الوزارات (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).

يضاف لذلك الجهود الحكومية التي تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في المناطق الأكثر فقرًا، منها على سبيل المثال "برنامج حياة كريمة"، ويعد أحد أكبر المشروعات التي تقوم بها مصر، وهو مبادرة قومية تم إطلاقها عام 2019، بهدف تحسين أوضاع المصريين في المناطق الريفية الأكثر فقرًا وتعزيز جودة حياتهم، ويشمل المشروع 60 مليون مواطن بما يعادل (58%) من إجمالي السكان، وفي عام 2021، تحولت المبادرة إلى مشروع قومي يهدف إلى تحسين العدالة الجغرافية (تضييق الفجوة التنموية بين المدن والقرى في مصر). وتبلغ أحدث تقديرات رسمية معلنة لتكاليف البرنامج من 700 إلى 790 مليار جنيه مصري (الشكل رقم 5)، وتم إنفاق 260 مليار جنيه على المرحلة الأولى، ومن المتوقع أن تصل التكلفة الإجمالية للبرنامج 900 مليار جنيه بنهاية عام 2023 (حلول للسياسات البديلة، 2023).

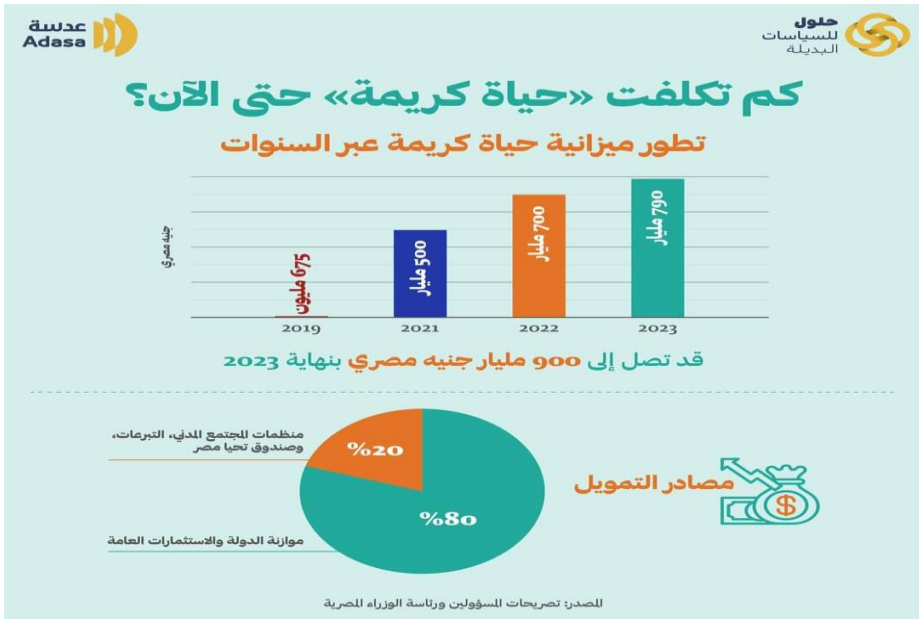

الشكل رقم (5)، تكاليف مشروع حياة كريمة، المصدر: حلول للسياسات البديلة، 2023.

ختامًا، يمكن الإشارة إلى أنه بالرغم من التحديات الكبيرة التي تواجه الأمن الغذائي في المجتمع المصري، وارتفاع أسعار العديد من السلع الغذائية الأساسية، بما في ذلك الخبز والحبوب، إلا أن الجهود التي تبذلها الحكومة، وبرامج الدعم الحكومي للغذاء قد تحمي جزئيًا على الأقل الاحتياجات الغذائية الأساسية للأسر الفقيرة. مع اعتبار ذلك غير كافٍ، فالجهود الحكومية لتعزيز الأمن الغذائي في المجتمع المصري قد لا تنجح دون شراكة مؤسسية حقيقية ومتوازنة بين المنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية والمؤسسات الحكومية من أجل وضع خطط التنمية وتعبئة الموارد والتنفيذ، بما يحقق استدامة الأمن الغذائي، خاصة لدى الأسر الفقيرة.

(2) ما المنظمات غير الحكومية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي؟

بدأ استخدام مصطلح "المنظمات غير الحكومية" Non-Governmental Organizations في عام 1945 عندما ميز ميثاق الأمم المتحدة بين حقوق

المشاركة للوكالات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية. وتشكل المنظمات غير الحكومية (NGOs) تلك المجموعة الفرعية من المنظمات غير الربحية العاملة في مجال المساعدة الإنمائية والإغاثة الدولية في حالات الكوارث والتخفيف من حدة الفقر وحقوق الإنسان في البلدان النامية (Grown, C, 2008).

وقد أدى التوسع في عدد المنظمات غير الحكومية إلى زيادة مشاركتها في مجالات عديدة لإدارة تداعيات الصراع والنزاعات المسلحة وعواقب الكوارث الطبيعية، وفي السنوات الأخيرة، أثرت عوامل أخرى أيضًا على أنشطتها. في البداية، كانت المنظمات غير الحكومية صارمة إلى حد ما بشأن البقاء ضمن حدود مهمتها، إذا تم تأسيسها للقيام بالأعمال الإنسانية، حيث يقتصر دورها في الأساس على تقديم الإغاثة للأشخاص الذين يعانون، ولكن استجابةً للطبيعة المتغيرة للنزاع من دولة إلى أخرى، قامت العديد من المنظمات غير الحكومية بتوسيع مهامها لتولي مهام أخرى بالإضافة إلى مجموعة أنشطتها الأصلية، ويعكس هذا التغيير فهمًا متزايدًا بأن الاستجابة للنزاعات والأزمات واحتياجات التنمية تتطلب نهجًا متعدد الأبعاد، وبعبارة أخرى، فقد تطلب العمل الإنساني، والجهود الأمنية، وبرامج التنمية، وتعزيز سيادة القانون العمل جنبًا إلى جنب في "مساحة مشتركة"، فاليوم، من المألوف أن نرى المنظمات غير الحكومية المكرسة في المقام الأول للإغاثة والتنمية تواجه أيضًا التحدي المتمثل في بناء الأساس للتحولات الديمقراطية، وتعزيز حقوق المرأة، والانخراط في حل النزاعات، كما أنهم يعملون بشكل مباشر مع الأمم المتحدة، ومع الحكومات الخارجية، ومع المنظمات غير الحكومية الأخرى، ومع المجتمع المدني المحلي لتقديم الخدمات، بدلاً من العمل بشكل منفرد كما كان الحال قبل عشرين عامًا (Aall, P., Helsing, J.W, 2021).

وهناك مصطلحات متعددة يتم تسمية المنظمات غير الحكومية بها، فتُعرف أيضًا باسم منظمة تطوعية خاصة (PVO)، ومنظمة غير ربحية، وخيرية (أو مؤسسة

خيرية)، ومؤسسات مجتمع مدني – كما أنها منظمة خاصة غير ربحية، وتقدم الدعم ومساعدة الناس والمجتمعات. قد تدافع المنظمات غير الحكومية أيضًا عن مجموعة متنوعة من القضايا من حماية البيئة إلى إدماج النوع الاجتماعي، ويتخصص عدد من المنظمات غير الحكومية في إدارة الصراع وبناء السلام، بينما يركز البعض الآخر على قضايا الحكم أو بناء القدرات. وتعرف المنظمات غير الحكومية بأنها جمعية تطوعية لأفراد أو مجموعات (قائمة على المواطنين) تم تشكيلها بشكل قانوني، ومسجلة لدى حكومة مركزية، وتتعاون مع الحكومات، ومخصصة للقضايا الاجتماعية مثل حقوق الإنسان، والصحة، والتعليم، والبيئة والثقافة (ten Have, H., Patrão Neves, 2021).

كما يمكن الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية هي كيانات أو أطر مؤسسية تطوعية إرادية معلنة لها شكل مؤسسي دائم، يؤسسها أفراد طبيعيون أو اعتباريون باتفاق حكومي وفقًا للأطر القانونية المعمول بها، ولا تهدف للربح، ولكنها تسعى لتحقيق أهداف تنموية وإنسانية عامة (عاشور، سالي، 2018).

ومن خلال مراجعة التراث العلمي الخاص بالمنظمات غير الحكومية، يتضح أن التوصل إلى تعريف منضبط ومتفق عليه، يبدو أمر صعب، ومثار جدل بين الباحثين، ومع ذلك فضل الباحث استخدام هذا المصطلح؛ لأنه يناسب الطبيعة المرتبطة بدور المنظمات المسؤولة عن مشروع "باب أمل"؛ حيث إنها منظمات تجمل في صفتها بين الوطنية والإقليمية والدولية، والمشروع نتاج تعاون على هذه المستويات الثلاثة، كما أنها عبارة عن مجموعات من المواطنين المعنيين المستقلين عن الحكومة وقطاع الأعمال، وهي منظمات غير سياسية وغير ربحية بشكل خالص، كما أن هدفها يركز على القضاء على الفقر وتحقيق التمكين الاجتماعي للأسر الفقيرة، ليس في مصر فقط، ولكن في عدد كبير من الدول، كما سيتضح لاحقًا.

وعلاوة على ذلك، نوقشت فكرة وأدوار المنظمات غير الحكومية باستفاضة في النظرية الديمقراطية، وتعتمد الدراسة هنا على رؤية تحليلية تعتمد على إسهام كل من "ميركل" Merkel و"لاوث" Lauth، التي يمكن في ضوئها اعتبار المنظمات غير الحكومية شكلًا من أشكال مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في المنطقة الوسطى بين المجال الخاص (الأسرة) ومؤسسات الدولة، وتقيم شبكات من الروابط المتنوعة في المجتمع، وتسهل عملية الاتصال بالمواطنين، وتجمعهم على أهداف عامة ومشتركة، وتتيح لهم الفرصة للمشاركة والتطوع والمبادأة، ومن ناحية أخرى، فإن المنظمات غير الحكومية إذ توجه نفسها تجاه الدولة، فإنها تقدم لها الدعم والمساندة، وتؤدي دورًا مهمًا في تطوير إستراتيجياتها وسياساتها وبرامجها، عبر النقد البناء والتعبير الحر عن مطالب الأفراد وحاجاتهم (أبو دوح، 2023).

ووفقًا لميركل ولاوث (Mittag, J, 2012)، فإن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تقوم بالعديد من الوظائف التي يمكن الاعتماد عليها كنموذج تحليلي لدورها في تعزيز الأمن الغذائي، وهذه الوظائف باختصار هي:

- ☒ الحماية: على المجتمع المدني واجب توفير الحرية للمواطنين وحمايتهم من الإجراءات التعسفية، وحماية حقوقهم من صور الانتهاكات كافة.
- ☒ الوساطة بين الدولة والمواطنين: هنا يجب على المنظمات غير الحكومية ضمان التوازن بين السلطة المركزية والشبكات الاجتماعية، هذا التوازن هو شرط سابق لحماية حكم القانون.
- ☒ التنشئة الاجتماعية التشاركية: تشير هذه الوظيفة إلى التنشئة الاجتماعية القائمة على المشاركة الديمقراطية للمواطنين وتمكينهم اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا.
- ☒ بناء المجتمع وتكامله: يُنظر إلى المنظمات غير الحكومية كشكل من المجتمع المدني باعتبارها علاجًا لمخاطر الفردية والأنانية، والتراجع إلى

الأسرة والانفصال عن المجتمع، فالمشاركة في المنظمات غير الحكومية باختلافها تساعد على علاج الانقسامات المجتمعية وتعزيز التماسك الاجتماعي؛ حيث يلبي حاجات المواطنين إلى تطوير روابطهم بالآخرين وزيادة تفاعلاتهم وتبادلاتهم، وتعزيز مستويات الأمن الإنساني لديهم.

☒ الاتصال: يعتبر الاتصال العام من الوظائف الأساسية للمنظمات غير الحكومية، حيث يكون للأفراد فضاءات للنقاش والمشاركة فيما يتصل بآليات تعزيز أمنهم الغذائي.

(3) برنامج "باب أمل": تعاون المنظمات غير الحكومية وتعزيز الأمن الغذائي

يشير تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP, 2022) المعنون "تفريغ حزم الحرمان"، إلى أن حياة الفقراء معقدة، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى عديد من أشكال الحرمان التي يعايشها الفقراء، ويعتبر الحرمان الغذائي أكثر أشكال الحرمان قسوة، ومع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن الغذائي في مصر، التي تم تحليلها سابقًا، تفاقمت حالة عدم اليقين، وأصبح المزيد من الناس ليسوا فقراء فحسب، بل زادت شدة الفقر، وفي مثل هذا الوضع أصبح من الضروري التفكير بجدية في كيفية معالجة الفقر متعدد الأبعاد Multidimensional Poverty.

ولذلك تعتبر الخطوة الأولى للحد من الفقر متعدد الأبعاد هي الفهم المتكامل لخصائص الفقراء الذين يعيشون في فقر مدقع، والعوامل التي تخلق كوابح أمامهم للحفاظ على مستويات مقبولة من إشباع احتياجاتهم الأساسية، ووفق هذا النهج يتم تأسيس البرامج التي تهدف إلى تفريغ الفقر وتفكيك دوائره التي تحيط بالأفراد، خاصة وأن الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع يعانون من صور مركبة من الحرمان، ويواجهون قيودًا بنائية تحد من فرصهم للاستفادة من النمو الاقتصادي الشامل والتنمية.

(أ) التعريف ببرنامج "باب أمل"

انطلاقًا من ذلك النهج، بدأت مؤسسة "ساويرس للتنمية الاجتماعية" إجراء تقييم للاحتياجات عام 2018، للوقوف على التحديات التي تواجه العديد من الأسر التي تعيش في فقر مدقع في صعيد مصر على وجه التحديد، وانتهت هذه المرحلة بأن أطلقت "مؤسسة ساويرس" عام 2018، برنامج "باب أمل" لاستهداف الفئات السكانية الأكثر ضعفًا في مصر وإخراجهم من الفقر المدقع، وذلك من خلال دعم البرامج القائمة على الأدلة والمستوحاة من البحوث المعاصرة، ويعمل البرنامج على تحسين استهلاك الأسرة والأصول الأسرية والأمن الغذائي (مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، 2022)، ويتبنى البرنامج نهج مبادرة "منظمة براك" لدعم الفئات الأكثر فقرًا لبناء سبل عيش مستدامة وقادرة على الصمود بين الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، ويتم تقييم برنامج "باب أمل" من قبل "معمل عبد اللطيف جميل لمكافحة الفقر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا".

وعلى ضوء ذلك، يتحدد الهدف الرئيس لبرنامج "باب أمل" في منح الأسر المستهدفة دفعة كبيرة للخروج من براثن الفقر من خلال توفير مجموعة من الحلول المخصصة والمتكاملة التي تلبي الاحتياجات والتحديات المحددة للفقراء، وتشمل هذه التدخلات: تحويل الأصول الإنتاجية، راتب الاستهلاك، الوصول للرعاية الصحية، خدمات الشمول المالي، التدريب على مهارات التمكين الاجتماعي، التدريب على سبل العيش.

ويستهدف برنامج "باب أمل" حاليًا (2460 أسرة)، منها (90%) تديرها نساء، وتقع هذه الأسر في (35 قرية) في أفقر محافظتين في صعيد مصر، هما محافظة أسيوط، ومحافظة سوهاج (مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية، 2022).

(ب) منظمة براك وبرنامج التخرج من الفقر

تعد "براك" (BRAC) منظمة غير حكومية نشأت في الأصل في "بنجلاديش"، عام 1972، وامتدت في الكثير من الدول (أفغانستان، ليبريا، سيراليون، جنوب السودان، تنزانيا، أوغندا، باكستان، وغير ذلك)، وتعتبر الآن واحدة من المنظمات غير

الحكومية الكبرى في العالم، وأحدث تأثيرًا تنمويًا على نطاق عالمي، وقد حظي نهج لجنة تطوير الريف في بنجلاديش الذي تديره "براك" بثقة كبيرة، حيث يعتبر نهجًا تم اختباره عبر نطاق واسع للتعامل بفاعلية مع مشكلات الفقر الريفي، علاوة على أنظمة إدارية على مستوى عالٍ من المرونة بما يكفي للتكيف مع السياقات الدولية المختلفة التي يعمل فيها البرنامج (Hossain, N., & Sengupta, 2009).

تقدم "براك" الآن المساعدات الفنية للحكومات في جميع أنحاء العالم للاعتماد على نهجها التنموي، يوجد حاليًا أكثر من (99) برنامج تخرج في أكثر من (44) دولة حول العالم، مما يؤثر على أكثر من (3.1 مليون أسرة) بما يعادل (14 مليون شخص). ويعتبر "برنامج التخرج" Graduation Programme مجموعة شاملة ومحددة زمنيًا ومتكاملة ومتسلسلة من التدخلات التي تمكن الأسر التي تعيش في ظل الفقر المدقع من تحقيق الصمود الاجتماعي والاقتصادي، من أجل التقدم على طريق الخروج من دوائر الفقر المدقع، ويعزز نهج التخرج الخاص بـ BRAC من قدرة المشاركين في البرنامج على الصمود من خلال تعزيز سبل العيش المستدامة والمتنوعة، والربط بأنظمة الدعم المالي والمجتمعي، والتدريب المنتظم والتدريب طوال فترة المشاركة (Conrad, 2022). واستجابة لهذه المجموعة الفريدة من التحديات المتشابكة التي يواجهها الأشخاص الذين يعانون من فقر مدقع، تجمع لجنة تطوير الريف في بنغلاديش (براك) بين إستراتيجيات الدفع والجذب ضمن أربع ركائز أساسية للتخرج (انظر الشكل رقم 6) لرفع المشاركين إلى مسار للخروج من الفقر المدقع وإلى سبل العيش المستدامة. وهذه الركائز على النحو التالي (Dharmadasa, 2018):

الشكل رقم (6) يوضح ركائز برنامج التخرج من الفقر. المصدر بتصرف: (Dharmadasa, 2018)

- **الحماية الاجتماعية** Social protection: تمثل مجموعة من الإجراءات العامة التي لا تعالج فقر الدخل والصدمات الاقتصادية فحسب، بل تعالج أيضًا الضعف الاجتماعي، وبالتالي تأخذ في الاعتبار العلاقة المتبادلة بين الاستبعاد والفقر. من خلال الدخل أو الدعم العيني والبرامج المصممة لزيادة الوصول إلى الخدمات (مثل الصحة والتعليم والتغذية)، تساعد الحماية الاجتماعية على إعمال حقوق الإنسان للأطفال والأسر. تهدف برامج الحماية الاجتماعية بشكل عام إلى الإغاثة الفورية للاحتياجات الأساسية، وقلة الفرص المتاحة للمشاركين للانتقال إلى الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. تشمل التدخلات القائمة على الحماية الاجتماعية دعم الاستهلاك (التحويلات النقدية أو الغذائية)، والوصول إلى الخدمات الأساسية، والتكامل المجتمعي الذي يهدف معًا إلى زيادة الأمن الغذائي وتعزيز الشبكات المجتمعية والتماسك العام.
- **تعزيز سبل العيش** livelihood promotion: يدعم استخدام الأصول البشرية والمادية لتطوير مصادر الدخل و"أساليب الحياة" (على سبيل المثال:

أن تصبح مزارعًا أو حرفيًا). الهدف من إستراتيجيات تعزيز سبل العيش هو إبقاء الناس مشغولين ومنتجين بشكل هادف، وبكرامة، على المدى الطويل، تميل البرامج القائمة على الزراعة وسبل العيش إلى التركيز على الأسر النشطة اقتصاديًا، وعادةً تلك التي لديها ما يكفي من الأراضي لتوليد فائض للبيع في السوق. وتشمل التدخلات القائمة على تعزيز سبل العيش نقل الأصول والتدريب الفني، بهدف تأمين سبل عيش مستدامة، وتنويع الدخل، وتراكم الأصول.

- **الشمول المالي** Financial inclusion: يعني أن الأسر لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية المناسبة ويمكن استخدامها بشكل فعال، والتي تشمل كلاً من الخدمات المالية الرسمية (قروض التمويل الأصغر الصغيرة للفقراء المصممة لتلبية الاحتياجات الخاصة للأفراد ذوي الدخل المنخفض)، وكذلك الخدمات غير الرسمية (على سبيل المثال. جمعيات الادخار والائتمان الدورية وجمعيات الادخار والقروض القروية).
- **التمكين الاجتماعي** Social Empowerment: عمليات الدعم المباشر للمهارات الحياتية للمشاركين، مما يبني ويعزز الثقة والقوة والتمكين لتصور مستقبل أفضل، بالإضافة إلى الفعالية الذاتية لتحسين حياتهم وكذلك حياة الآخرين، والقدرة على تحسين مستقبلهم ورفاهيتهم. هنا يعزز توفير التدريب المجتمعي أيضًا التغيير السلوكي الإيجابي والاندماج الاجتماعي والرفاهية على مستوى القرية. حيث إن قدرة المجتمعات الفقيرة على أن يكون لها صوت أكبر وأكثر نفوذاً والمشاركة في القرارات التي تؤثر على سبل عيشهم، على مستوى الأسرة والمجتمع على حد سواء، تزيد من شعورهم بالاندماج الاجتماعي. وهذا مهم بشكل خاص من حيث الوصول والسيطرة على الموارد والظروف الاجتماعية والسياسية المحيطة بها.

من خلال برنامج التخرج، يتم بناء قدرة الأشخاص الفقراء وشديدي الفقر، لتجاوز الفقر المدقع، ويتضمن البرنامج التدريب على المهارات الحياتية والتقنية، والمعرفة والقيادة اللازمة للاعتماد على الذات حتى يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتعزيز أمنهم الغذائي، وتحسين مجتمعاتهم وبناء مستقبل أفضل لأنفسهم وأطفالهم.

رابعًا: الإطار المنهجي وأدوات الدراسة وعينتها

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وتماشيًا مع أهدافها التي تنطلق من هدف رئيس مرتبط بدور المنظمات غير الحكومية في تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر الفقيرة في صعيد مصر، تعتبر الدراسة من نوعية الدراسات التقويمية، التي يمكن أن تتخذ أشكالًا عديدة، ولكن ببساطة، الغرض منها تحديد ما إذا كان دور المنظمات غير الحكومية (متمثلة هنا في برنامج "باب أمل") فاعلًا في تعزيز الأمن الغذائي أم لا، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي عن طريق العينة.

أما بالنسبة لأدوات جمع البيانات، اعتمدت الدراسة على الاستبار الذي أعده الباحث حول عدد من المحاور التي تكشف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين، والكشف عن تصوراتهم حول تأثيرات برنامج "باب أمل". وعلاوة على الاستبار تم الاعتماد على مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي (FIES–SM) (الإطار الأسري)، الذي طورته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ويتكون من ثمانية أسئلة تقيس مستويات الأمن الغذائي للأسرة، وتجاربها فيما يتصل بانعدام الأمن الغذائي، وتتراوح هذه التجارب من القلق بشأن القدرة على الحصول على ما يكفي من الطعام إلى ما إذا كان الشخص قد اضطر إلى التنازل عن نوعية أو كمية الطعام الذي أكله، ومن المهم ملاحظة أن كل سؤال مشروط بعدم توفر المال أو الموارد للحصول على الطعام، وليس لأسباب أخرى؛ حيث قد يقلل شخص ما يأكله أو يغير نظامه الغذائي لأسباب دينية أو صحية.

أما بالنسبة لعينة الدراسة، ونظرًا لأن مجتمع الدراسة واضح الحدود وهو الأسر المستفيدة من برنامج "باب أمل" بمحافظة سوهاج، والذي يبلغ عددهم من واقع بيانات البرنامج (1200) أسرة، تم اختيار عينة عشوائية منتظمة من واقع كشوف تسجيل الأسر المستفيدة من البرنامج، ووفقًا لذلك بلغ حجم العينة (258 أسرة). ولقد تم تطبيق الاستبار (المقابلة) والمقياس وجمع البيانات من الميدان من خلال الاستعانة بعدد من الباحثين، وقد تم تدريبهم على الأداتين حتى يتسنى لهم استيفاء البيانات بشكل كامل ودقيق، وصادف أن تضمن فريق جمع البيانات، من تعملن كميسرات في برنامج "باب أمل"، وكان لذلك أثر كبير في جودة البيانات التي تم جمعها وشموليتها، خاصة وأن العينة شملت مجموعة من المبحوثين لا يجيدون القراءة والكتابة.

خامسًا: البيانات الوصفية لعينة الدراسة

فيما يلي تقديم وصف تحليلي للبيانات الأساسية لعينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (1) يوضح صلة المبحوث برب الأسرة

صلة المبحوث برب الأسرة	العدد	النسبة %
رب الأسرة نفسه	154	59.7
زوج أو زوجة	101	39.1
ابن أو بنت	3	1.2
الإجمالي	258	100

يوضح الجدول رقم (1) صلة المبحوث برب الأسرة، حيث كان المبحوث هو رب الأسرة نفسه بنسبة (59,7%)، أي أكثر من نصف العينة، ويعتبر ذلك من المؤشرات الجيدة، حيث إن رب الأسرة هو الذي يتعامل مع ميسرات برنامج "باب أمل"، وجاء

الزوج أو الزوجة دون أن يكون هو رب الأسرة بنسبة (39,1%)، وترتبط هذه النسبة بتغيب رب الأسرة عن المنزل وقت تطبيق الاستبيان، وأخيرًا كانت العينة تتضمن ابنًا أو بنتًا بنسبة (1,2%) من العينة.

جدول رقم (2) يوضح توزيع العينة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة
ذكر	28	10.9
أنثى	230	89.1
الإجمال	258	100

يوضح جدول رقم (2) أن العينة شملت نسبة (89,1%) من النساء، وهي غالبية العينة، ويرتبط ذلك بأن برنامج "باب أمل" يعطى الأولوية إلى أن تكون المرأة هي ربة الأسرة التي تتعامل مع البرنامج، بينما بلغت نسبة الذكور (10,9%).

جدول رقم (3) يوضح توزيع العينة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة
من 25 إلى 35 عامًا	52	20.2
من 36 إلى 45 عامًا	164	63.6
من 46 إلى 55 عامًا	31	12
من 56 عامًا فأكثر	11	4.3
الإجمالي	258	100

توضح بيانات الجدول رقم (3) توزيع عينة الدراسة حسب الفئات العمرية، حيث تقع غالبية العينة بنسبة (63,6%) في الفئة العمرية (من 36 إلى 45 عام)، يليها نسبة (20,2%) تقع في الفئة العمرية (من 25 إلى 35 عام)، ويعني ذلك أن غالبية العينة تعتبر شابة، وبنسبة (12%) من العينة تقع في الفئة العمرية (من 46 إلى 55 عام)، وأخيرًا بلغت نسبة العينة التي تقع في الفئة العمرية (من 56 عامًا فأكثر) (4,3%).

جدول رقم (4) يوضح توزيع العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة
أعزب	3	1.2
متزوج	233	90.3
مطلق	6	2.3
أرمل	16	6.2
الإجمالي	258	100

تكشف بيانات الجدول رقم (4) أن نسبة (90,3%) من العينة متزوجون، بينما نسبة (6,2%) أرامل، يليها بنسبة (2,3%) حالتهم الاجتماعية مطلقون، وأخيرًا بنسبة (1,2%) لم يسبق لهم الزواج.

جدول رقم (5) يوضح الحالة التعليمية للأب

الحالة التعليمية	العدد	النسبة
لا يقرأ ولا يكتب	102	39.5
يقرأ ويكتب	54	20.5
الابتدائية	14	5.4
الإعدادية	23	8.9
مؤهل متوسط أو فوق متوسط	62	24
مؤهل جامعي	3	1.2
الإجمالي	258	100

تكشف بيانات الجدول رقم (5) الحالة التعليمية للأب، حيث نجد أن غالبية عينة الدراسة تتميز بضعف الحالة التعليمية للأب حيث بلغت نسبة من لا يقرأ ولا يكتب (39,5%)، بينما نسبة من يقرأ ويكتب بلغت (20,5%)، وتختلف هذه النسبة – إلى حد ما – مع التقديرات التي وردت في تقرير التنمية البشرية (2021) عن نسبة الأمية في محافظة سوهاج بين الذكور، حيث بلغت (20,9%) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2021).

جدول رقم (6) يوضح الحالة التعليمية للأم

الحالة التعليمية	العدد	النسبة
لا يقرأ ولا يكتب	131	50.8
يقرأ ويكتب	52	20.2

الحالة التعليمية	العدد	النسبة
الابتدائية	8	3.1
الإعدادية	24	9.3
مؤهل متوسط أو فوق متوسط	41	15.9
مؤهل جامعي	2	0.8
الإجمالي	258	100

تكشف بيانات الجدول رقم (6) الحالة التعليمية للأم، حيث نجد أن غالبية عينة الدراسة تتميز بضعف الحالة التعليمية للأب؛ حيث بلغت نسبة من لا يقرأ ولا يكتب (50,8%)، بينما نسبة من يقرأ ويكتب بلغت (20,2%)، وتختلف هذه النسبة – إلى حد ما – مع التقديرات التي وردت في تقرير التنمية البشرية (2021) عن نسبة الأمية في محافظة سوهاج بين الإناث، حيث قدرها التقرير (37,7%) (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،2021).

وتأمل بيانات الجدولين السابقين، يفضي إلى أن الوالدين في الأسر المستفيدة يتميزان بضعف الحالة التعليمية، وترتفع بينهما نسبة الأمية، وتتفق هذه البيانات مع ما تؤكده الدراسات حول ارتباط الفقر بالأمية، حيث إن إحدى الصعوبات التي تواجه الفقراء هي الحصول على التعليم. وبالتالي، اعتبرت العديد من الدراسات الأمية كنتيجة لعدم تكافؤ الفرص والفقر المدقع، بالإضافة إلى أن الأمية من أوسع صور الضعف الاجتماعي المنتشرة بين الفقراء (LINDOR, M, 2029)، كما أن هذه السمات التي كشفتها البيانات السابقة، تتفق مع تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2016) الذي أكدت نتائجه أن هناك علاقة عكسية بين الفقر والتعليم، فكلما انخفض

مستوى تعليم رب الأسرة زادت نسبة الفقر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2016).

سادسًا: نتائج الدراسة

سيتم فيما يلي مناقشة النتائج التي تم التوصل إليها من خلال البيانات الميدانية التي تم جمعها من عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

(1)الخصائص الاقتصادية لعينة المستفيدين من برنامج "باب أمل" بمحافظة سوهاج

ترتبط فكرة رصد وتحليل الخصائص الاقتصادية للمستفيدين من البرنامج، ومن قبلها رصد الخصائص الاجتماعية والتعليمية، بوضعية الهشاشة التي يعيش فيها هؤلاء الفقراء، ويرتبط ذلك بتصور "أمارتيا سين" Amartya Sen للفقر، باعتباره "حرمانًا من القدرات الأساسية" (Coates, 2019)، وفي مقدمة هذه القدرات، التعليم والحالة العملية وبعض الخصائص الاقتصادية الأخرى، التي يمكن أن توسع من خيارات الفرد، مما يسهم في سهولة وصوله لآليات إشباع احتياجاته الأساسية وفي مقدمتها الغذاء الكافي والصحي.

جدول رقم (7) يوضح الحالة العملية لرب الأسرة

الحالة العملية	العدد	النسبة
يعمل بأجر في عمل منتظم	20	7.8
يعمل بأجر في عمل غير منتظم	195	75.6
صاحب عمل ويستخدم آخرين	4	1.6
يعمل لحسابه ولا يستخدم آخرين	23	8.9

الحالة العملية	العدد	النسبة
يعمل لدى الأسرة بدون أجر	2	0.8
لا يعمل	14	5.4
الإجمالي	258	100

يكشف الجدول رقم (7) الحالة العملية لرب الأسرة، وبلغت نسبة من يعمل بأجر في عمل غير منتظم (75,6%)، مقابل من يعمل بأجر منتظم بلغت نسبتهم (7,8%)، وتكشف هذه الوضعية عن حالة الهشاشة التي يمكن أن تعيش فيها الأسرة، فمثل هذه الوضعية تمثل جانبًا من جوانب الضعف، ويصبح من غير المؤكد أن يوفر رب الأسرة مستوى مقبولًا من الأمن الغذائي لأفراد أسرته.

جدول رقم (8) يوضح درجة الاستقرار في العمل

الحالة العملية	العدد	النسبة
عمل دائم	18	7.0
عمل مؤقت	7	2.7
عمل موسمي	12	4.7
عمل متقطع	221	85.7
الإجمالي	258	100

تتأكد وضعية الهشاشة والضعف لدى أفراد العينة من خلال بيانات الجدول رقم (8)، التي تؤكد أن (85,7%) من إجمالي العينة تتسم طبيعة عملهم بأنها عمل متقطع، وهذه الوضعية تعزز حالة تدهور الأمن الغذائي.

جدول رقم (9) يوضح حالة الأسرة من التأمينات الاجتماعية

هل لديك تأمينات اجتماعية	العدد	النسبة
نعم	22	8.5
لا	236	91.5
الإجمالي	258	100

توضح بيانات الجدول رقم (8) أن نسبة (91,5%) لا يملكون تأمينات اجتماعية، بينما نسبة (8,8%) يمتلكون تأمينات اجتماعية، أي أن غالبية العينة خارج مظلة التأمين الاجتماعي للدولة، وذلك يؤثر عليهم بلا شك على مختلف أبعاد أمنهم الإنساني.

جدول رقم (10) يوضح حالة الأسرة من التأمين الصحي

هل لديك تأمين صحي؟	العدد	النسبة
نعم	6	2.3
لا	252	97.7
الإجمالي	258	100

تعزز بيانات الجدول رقم (9) حالة الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيش في سياقها فقراء الصعيد، حيث بلغت نسبة من لا يملكون تأمين صحي (97,7%)، وتعتبر هذه النسبة مؤشرًا خطيرًا على حالة الرعاية الصحية لهؤلاء الأشخاص، فخروج هؤلاء الأشخاص من مظلة التأمين الصحي يجعل أمنهم الصحي مهددًا بشكل مباشر.

جدول رقم (11) يوضح نوع مسكن الأسرة

نوع المسكن	العدد	النسبة
شقة	56	21.7
منزل ريفي	174	67.4
غرفة أو أكثر في وحدة سكنية	16	6.2
غرفة مستقلة أو أكثر	11	4.3
عشة أو حوش أو خيمة	1	0.4
الإجمالي	258	100

تكشف بيانات الجدول رقم (11) حالة مسكن الأسرة ونوعه، فجاءت نسبة (67,4%) من عينة الدراسة تسكن في منزل ريفي، يليها نسبة (21,7%) تسكن في شقة، وفي المرتبة الثالثة بنسبة (6,2%) تسكن في غرفة أو أكثر في وحدة سكنية، يليها نسبة (4,3%) تسكن في غرفة مستقلة، وأخيرًا بنسبة (0,4%) من يسكنون في عشة أو حوش أو خيمة.

جدول رقم (12) يوضح نوع حيازة مسكن الأسرة

نوع حيازة المسكن	العدد	النسبة
إيجار قديم	3	1.2
إيجار جديد	1	0.4
ملك	106	41.1

نوع حيازة المسكن	العدد	النسبة
ملك مشترك	70	27.1
ورث	67	26.0
أملاك دولة	8	3.1
أخرى	3	1.2
الإجمالي	258	100

يتضمن الجدول رقم (12) بيانات نمط حيازة المسكن بالنسبة لعينة الدراسة، ويلاحظ أن هناك تنوعًا في نمط الحيازة، وهذه سمة أساسية من سمات السكن الريفي، حيث تسكن نسبة (41,1%) في مسكن تمليك، بينما بنسبة (27,1%) في مسكن تمليك مشترك، يليها بنسبة (26%) يسكنون في منزل انتقل لهم عن طريق الورث، وباقي عينة الدراسة تعدد نمط حيازتهم للمسكن بين إيجار قديم وإيجار جديد وأملاك دولة.

جدول رقم (13) حيازة السلع المعمرة بالأسرة

السلعة	نعم		لا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
بوتاجاز صغير عين واحدة أو اثنتين	178	69	80	31
بوتاجاز كبير	78	30.2	180	69.8
تليفزيون أو شاشة ألوان	250	96.6	8	3.1
دش	182	70.5	76	29.5

غسالة عادية	245	95.0	13	5.0
غسالة أوتوماتيك	8	3.1	250	96.9
ثلاجة	247	95.7	11	4.3
ديب فريزر	3	1,2	255	98.8
سخان مياه	5	1.9	253	98.1
دفايات	2	0.8	256	99.2
مكنسة كهربائية	4	1.6	254	98.4
جهاز تكييف	2	0.8	256	99.2
غسالة أطباق	1	0.4	257	99.6
كمبيوتر	3	1.2	255	98.8

يعتبر حيازة السلع المعمرة مؤشر مهم للحالة الاقتصادية، ويوضح الجدول رقم (13) أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة تمتلك السلع المعمرة الأساسية، مثل: غسالة عادية (95%)، وثلاجة (95,7%)، وبوتاجاز (69%)، ودش (70,5%)، وتليفزيون (96,6%)، بينما تقل نسبة امتلاك الأجهزة التي قد تكون غير مهمة في ظل حالة الفقر، مثل: الديب فريزر (1,2%)، السخان (1,9%)، الغسالة الأتوماتيك (3,1%)، الدفايات (0,8%)، المكانس الكهربائية (1,6%).

جدول رقم (14) يوضح الأصول المملوكة للأسرة

السلعة	نعم		لا	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
سيارة ملاكي	1	0.4	257	99.6
سيارة أجرة	2	0.8	256	99.2
توك تك	17	6.6	241	93.4
سيارة نقل	2	0.8	256	99.2
موتوسيكل أو تروسكل	18	7.0	240	93.0
تليفون محمول	246	95.3	12	4.7
أراضٍ زراعية إيجار	116	45.0	142	55.0
أراضٍ زراعية ملك	54	20.9	204	79.1
جرار زراعي	3	1.2	255	98.8
مواشٍ وأغنام	224	86.8	34	13.2

تؤكد بيانات الجدول رقم (14) الخصائص الاقتصادية لأسر عينة الدراسة من خلال رصد الأصول المملوكة للأسرة؛ حيث نجد أن أكثر الأصول المملوكة بين عين الدراسة هي؛ تليفون محمول (95,3%)، المواشي والأغنام بنسبة (86,8%)، الأرض الزراعية الإيجار بنسبة (45%)، يليها الأراضي الزراعية الملك بنسبة (20,9%). وتعتبر هذه الأصول منتشرة بين أهالي الريف، فهي تمثل مكونًا رئيسًا

من مكونات الحياة الريفية، خاصة حيازة الأراضي (سواء إيجار أو ملك) وما يرتبط بالحيوانات التي يعتمد عليها في الزراعة.

جدول رقم (15) مصادر دخل الأسرة

مصادر دخل الأسرة	نعم		لا	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة
الأجور والمرتبات	132	51.2	126	48.8
دخل من تحويلات مالية (أفراد بالخارج مثلًا)	1	0.4	257	99.6
دخل أعمال زراعية	26	10.1	232	89.9
دخل مشروعات حيوانية	118	54.7	140	54.3
دخل من مدخرات بنكية	صفر	صفر	258	100
دخل من إيجار عقارات	1	0.4	257	99.6
دخل من مشروع لدى الأسرة	136	52.7	122	47.3
مساعدات من جمعيات أهلية	42	16.3	216	83.7
معاش حكومي / ضمان	25	9.7	233	90.3
تكافل وكرامة	161	62.4	97	37.6

وفقًا لبيانات الجدول رقم (15) الذي يتضمن مصادر دخل الأسر الفقيرة من عينة الدراسة، يتبين تنوع مصادر الدخل على النحو التالي:

- المرتبة الأولى: دخل من تكافل وكرامة بنسبة (62,4%) من عينة الدراسة، ويعتبر برنامج "تكافل وكرامة، من الجهود الحكومية البارزة، والذي من خلاله تحظى الفئات الأكثر احتياجًا من المسنين والأسر الفقيرة بدعم واهتمام الدولة، ويهدف برنامج "تكافل" إلى تقديم دعم نقدي للأسر الفقيرة التي لديها أطفال يتعلمون في مراحل التعليم المختلفة، بينما يهدف برنامج كرامة إلى تقديم مساعدة مالية لفئتين بالأسر الفقيرة هما: كبار السن والمعاقين (فودة، هالة، 2019).
- المرتبة الثانية: دخل المشروعات الحيوانية كمصدر للدخل بنسبة (54,7%).
- المرتبة الثالثة: دخل من مشروع لدى الأسرة بنسبة (52,7%).
- المرتبة الرابعة: الأجور والمرتبات بنسبة (51,2%).
- المرتبة الخامسة: مساعدات من جمعيات أهلية بنسبة (16,3%).
- المرتبة السادسة: دخل من أعمال زراعية بنسبة (10,1%).
- المرتبة السابعة: معاشات حكومية أو ضمان اجتماعي بنسبة (9,7%).

جدول رقم (16) مدي تلبية الدخل الشهري لاحتياجات الأسرة

مدى تلبية الدخل لاحتياجات الأسرة	العدد	النسبة %
كافٍ ويفيض	18	7.0
كافٍ فقط	172	66.7
لا يكفي	68	26.4
الإجمالي	258	100

أما بالنسبة لانعكاسات الخصائص الاقتصادية الهشة للأسر الفقيرة على مستويات الكفاية واشباع الاحتياجات الأساسية للأسرة، ويرتبط ذلك على نحو مباشر بقدرات الأسر على تحقيق مستويات مقبولة من الأمن الغذائي، تكشف بيانات الجدول رقم (16) عن مدى تلبية الدخل الشهري لاحتياجات الأسرة، حيث نجد أن نسبة (66,7%) من عينة الدراسة أشارت إلى أنه كاف فقط، يليها نسبة (26,4%) أجابت بأن الدخل لا يكفي الاحتياجات الأساسية للأسرة، وأخيرًا نسبة (7%) أشارت إلى أن الدخل كافٍ ويفيض.

(2)رؤية الأسر الفقيرة لبرنامج "باب أمل"

طرحت إحدى الدراسات (Coates, 2019)، تساؤلًا مؤداه: ما الذي يخلق فخ الفقر؟، وتشير ممارسات التنمية والأدلة المتزايدة من الدراسات إلى أن شديدي الفقر غالبًا ما يقعون في اليأس، وهذه الحالة يُعاد إنتاجها وتحافظ على نفسها استنادًا إلى عدم قدرة الشخص على تخيل إمكانية وجود عالم أفضل، كما أن ظروف السياق وسماته الاقتصادية والاجتماعية تمثل كوابح تعزز هذه الحالة، علاوة على أن ضغوط كونك فقيرًا – بما في ذلك الوضعية الاقتصادية وحالة العمل التي تم عرضها أعلاه – تخلق حالة من عدم اليقين لدى الفقراء تجاه قدراتهم على الاحتفاظ بمستويات مقبولة من الأمن الغذائي، ويمثل هذا الأمر تحديًا يواجه الفقراء كل يوم.

لذلك اكتسب برنامج "باب أمل" القائم على نهج التخرج شهرة كبيرة كأحد التدخلات التي تم اختبارها بدقة، ويأخذ في اعتبارهم الحالة النفسية التي يعيش في ظلها الفقراء، ولا يهمل أبدًا المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو مصمم لإعطاء دفعة قوية لكسر دوائر الفقر وفخاخه، ولذلك يكون من المهم التعرف على رؤية عينة المستفيدين للبرنامج؛ وذلك على النحو التالي.

جدول رقم (17) رؤية المبحوثين لبرنامج "باب أمل"

العبارة		الاستجابة			المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
		لا	إلى حد ما	نعم			
وفر البرنامج للأسرة عددًا من الأنشطة الإنتاجية التي عززت دخل أسرتي.	ك	1	65	192	2.74	0.44	5
	%	0.4	25.2	74.4			
قدم البرنامج لأسرتي في بعض الأوقات، صورًا من الإعانات الفورية لتلبية احتياجات الأسرة.	ك	79	58	121	2.16	0.86	8
	%	30.6	22.5	64.9			
حصلت أسرتي على بعض الدعم المالي من البرنامج.	ك	152	10	96	1.78	0.95	9
	%	58.9	3.9	37.2			
استفادت أسرتي من البرنامج في زيادة مدخراتها	ك	10	71	177	2.64	0.55	6
	%	3.9	27.5	68.6			
استفدنا من البرنامج في حضور عدد من البرامج التدريبية.	ك	صفر	16	242	2.93	0.24	3
	%	صفر	6.2	93.8			

من خلال البرنامج تغيرت بعض سلوكياتنا في الأسرة للأفضل.	ك	صفر	14	244	2.94	0.22	2
	%	صفر	5.4	94.6			
للبرنامج الفضل في التمكين الاجتماعي لبعض أفراد الأسرة.	ك	صفر	23	235	2.91	0.28	4
	%	صفر	8.9	91.1			
استفاد بعض أفراد الأسرة من خدمات محو الأمية في البرنامج.	ك	207	4	47	1.37	0.77	10
	%	80.2	1.6	18.2			
أسهم البرنامج في توفير الغذاء الكافي لأسرتي.	ك	50	64	144	2.36	0.78	7
	%	19.4	24.8	55.8			
زادت معرفتي بالغذاء الصحي والسليم من خلال البرنامج	ك	صفر	4	154	2.98	0.12	1
	%	صفر	1.6	98.4			
المتوسط العام					2.48	0.25	

توضح بيانات الجدول (17) نتائج مقياس رؤية عينة الدراسة لبرنامج "باب أمل"، وكان المتوسط المرجح لإجمالي درجة الالتزام (2.48) من (3) درجات، ويعبر ذلك عن رؤية إيجابية للبرنامج وتأثيراته القوية عليهم، وقد جاء ترتيب العبارات حسب درجات المتوسطات المرجحة، من الأعلى إلى الأقل، على النحو التالي:

- المرتبة الأولى: عبارة "زادت معرفتي بالغذاء الصحي والسليم من خلال البرنامج" بمتوسط (2,98%)، وهذا يشير إلى دور البرنامج في تعزيز الأمن الغذائي، ليس من خلال التوفر والوصول ولكن أيضا الجودة والسلامة.
- المرتبة الثانية: عبارة "من خلال البرنامج تغيرت بعض سلوكياتنا في الأسرة للأفضل" بمتوسط (2,94%)، وكان لهذا التغيير تأثيراته الإيجابية على الأمن الغذائي، من خلال التعرف على نوعيات الطعام المغذية التي تتناسب مع الدخل، أي سلوكيات اختيار نوعية السلع الغذائية.
- المرتبة الثالثة: عبارة "استفدنا من البرنامج في حضور عدد من البرامج التدريبية"، بمتوسط (2,93%)، حيث يهتم البرنامج بالتدريب وبناء القدرات، وذلك بناء على استناده إلى افتراضات أنه يمكن تغيير مواقف الفقراء من خلال التعليم والتدريب، كما أن إكساب الفقراء للمعارف المرتبطة بالأغذية واختيارها، يمكن أن يعزز مستويات أمنهم الغذائي بما يتناسب مع دخولهم وحالتهم الاقتصادية (Ahmed, 1999).
- المرتبة الرابعة: عبارة "للبرنامج الفضل في التمكين الاجتماعي لبعض أفراد الأسرة"، بمتوسط (2.91%)، ويرتبط ذلك بأن إحدى ركائز البرنامج التمكين الاجتماعي للفقراء.
- المرتبة الخامسة: عبارة "وفر البرنامج للأسرة عددًا من الأنشطة الإنتاجية التي عززت دخل أسرتي"، بمتوسط (2,74%)، وذلك يرتبط بركيزة البرنامج الخاصة بتعزيز سبل العيش للمستفيدين، مما يعزز الأمن الغذائي لديهم.
- المرتبة السادسة: عبارة "استفادت أسرتي من البرنامج في زيادة مدخراتها"، بمتوسط (2,64%).

- المرتبة السابعة: عبارة "أسهم البرنامج في توفير الغذاء الكافي لأسرتي"، بمتوسط (2,36%)، وقد تعددت صور إسهام البرنامج في توفير الغذاء، من خلال المساهمات العينية (الدعم المالي)، أو من خلال التدريب ورفع كفاءة وقدرات ومهارات المستفيدين، أو تعزيز سبل العيش.
- المرتبة الثامنة: عبارة "قدم البرنامج لأسرتي في بعض الأوقات، صورًا من الإعانات الفورية لتلبية احتياجات الأسرة"، بمتوسط بلغ (2,16%).
- المرتبة التاسعة: عبارة "حصلت أسرتي على بعض الدعم المالي من البرنامج" بمتوسط (1,78%)، ويعتبر الدعم المالي في سياق البرنامج من الآليات المهمة التي عززت الأمن الغذائي للأسر المستفيدة.
- المرتبة العاشرة: عبارة "استفاد بعض أفراد الأسرة من خدمات محو الأمية في البرنامج"، بمتوسط حسابي (1,37%).

توضح البيانات السابقة مدى تأثير برنامج "باب أمل" على غالبية المستفيدين بمحافظة سوهاج، ويمكن تعزيز ذلك من خلال بيانات أحد الأسئلة المفتوحة، الذي طلب من العينة وصف المشروع، وفيما يلي بعض الإجابات بناء على تصورات العينة وتعبيراتها اللغوية:

- "اتعلمت أكل عيالي أكل مغذي، وعرفوني إن البيض والفول فيهم بروتين زي اللحمة"
- "أكلنا اتطور وبقي فيه تنوع، وعلمونا إزاي نحضر أكل مغذي وصحي، علشان كده صحة العيال اتحسنت"
- "اتعلمت إزاي أعمل مشروع أزود بيه دخلي"
- "اتعلمنا من الندوات إزاي نعمل وجبة صحية لعيالنا"
- "اتعلمنا ننوع في الأكل"

- "بعد باب أمل أكلنا اتحسن وعرفنا إن البقوليات بروتين نباتي زي اللحمة والفراخ، وكمان اللبن والزبادي والجبنة فيهم كالسيوم ومهم للعيال الصغيرين"
- "البرنامج أضاف ليه شخصيًا من خلال التدريبات علمني مهارات كتير وخلاني أعرف أدخر وأكبر مشروعي"
- "البرنامج زود دخلنا وشجعني أعمل مشروع تاني"

تكشف العبارات السابقة وغيرها من تصورات عينة المستفيدين عن أن برنامج "باب أمل" كان له دور كبير في تعزيز سبل العيش، ودعم الدخل للأسرة، وتنمية قيم الادخار، علاوة على صقل المعرفة المرتبطة بالغذاء والتغذية، وتعتبر هذه ثقافة مهمة بالنسبة للفقراء، تساعدهم في تنويع غذائهم، وأن بيئتهم تتضمن الكثير من الأطعمة الصحية والمفيدة، وكل ذلك في النهاية يؤدي إلى تعزيز الأمن الغذائي. ويتفق ذلك مع ما تشير إليه عملية "تحول النظم الغذائية" food systems transformation، التي تؤدي دورًا مهمًا في مواجهة تحديات الأمن الغذائي؛ حيث تخدم مختلف الأهداف المجتمعية، والصحة العامة، والتغذية الفردية، والأهداف البيئية (Ruben, 2021).

(3)الأسرة المستفيدة من برنامج "باب أمل" وتجربة انعدام الأمن الغذائي

بهدف تعزيز البيانات في هذه الدراسة تم الاعتماد على مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي بالنسبة للأسرة، وتوضح نتائج الجدول رقم (18) نتائج تطبيق هذا المقياس على عينة الدراسة.

جدول رقم (18) انعدام الأمن الغذائي

العبارة		الاستجابة	
		نعم	لا
كنت أنت أو أي شخص آخر في أسرتك قلقين بأنه لن يتوافر الطعام الكافي لتأكلوا.	ك	29	229
	%	11.2	88.8
لم يكن باستطاعتك أنت أو أي شخص آخر في أسرتك أكل طعام صحي ومغذٍ.	ك	31	227
	%	12.0	88.0
أكلت أنت أو أي شخص بالغ في أسرتك أنواعًا قليلة من الأطعمة.	ك	44	214
	%	17.1	82.9
كان عليك أنت أو أي شخص آخر في أسرتك أن تتخلوا عن وجبة طعام.	ك	60	198
	%	23.3	76.7
أكلت أنت أو أي شخص آخر في أسرتك أقل مما اعتقدتم أنكم يجب أن تأكلوا.	ك	37	221
	%	14.3	85.7
نفد الطعام لدى أسرتك.	ك	21	237
	%	8.1	91.9
كنت جائعًا أنت أو أي شخص آخر في أسرتك لكنكم لم تأكلوا.	ك	19	239
	%	7.4	92.6

العبارة		الاستجابة	
		نعم	لا
بقيت أنت أو أي شخص آخر في أسرتك دون تناول الطعام ليوم كامل.	ك	صفر	258
	%	صفر	100

وتكشف بيانات الجدول السابق أن هناك الغالبية العظمى من عينة الدراسة لم تمر بأي تجربة خاصة بانعدام الأمن الغذائي بمختلف أبعادها، وذلك ما يتضح من تحليل بيانات الجدول على النحو التالي:

- بالنسبة للعبارة الأولى: "كنت أنت أو أي شخص آخر في أسرتك قلقين بأنه لن يتوافر الطعام الكافي لتأكلوا"، أجابت نسبة (88.8%) بـ (لا)، بينما أجابت نسبة (11.2%) بـ (نعم)، وهذا يوضح غياب أي صورة من صور القلق على الغذاء لدى غالبية العينة.
- بالنسبة للعبارة الثانية: "لم يكن باستطاعتك أنت أو أي شخص آخر في أسرتك أكل طعام صحي ومغذٍ"، أجابت نسبة (88.0%) بـ (لا)، بينما أجابت نسبة (12.0%) بـ (نعم)، وهذا يوضح غياب أي صورة من صور سوء التغذية.
- بالنسبة للعبارة الثالثة: "أكلت أنت أو أي شخص بالغ في أسرتك أنواعًا قليلة من الأطعمة"، أجابت نسبة (82.9%) بـ (لا)، بينما أجابت نسبة (17.1%) بـ (نعم)، وهذا يوضح كفاية الأطعمة التي تتوافر لدى غالبية الأسر.
- بالنسبة للعبارة الرابعة: "كان عليك أنت أو أي شخص آخر في أسرتك أن تتخلوا عن وجبة طعام"، أجابت نسبة (76.7%) بـ (لا)، بينما أجابت نسبة

(23.3%) بـ (نعم)، وهذا يوضح أن غالبية الأسر من عينة الدراسة لم تمر بتجربة نقص التغذية.

- بالنسبة للعبارة الخامسة: "أكلت أنت أو أي شخص آخر في أسرتك أقل مما اعتقدتم أنكم يجب أن تأكلوا"، أجابت نسبة (85.7%) بـ (لا)، بينما أجابت نسبة (14.3%) بـ (نعم)، وتعزز هذه العبارة عدم تجربة غالبية العينة لنقص محدود في الطعام.
- بالنسبة للعبارة السادسة: "نفد الطعام لدى أسرتك"، أجابت نسبة (91.9%) بـ (لا)، بينما أجابت نسبة (8.1%) بـ (نعم)، وتعزز هذه العبارة عدم تجربة غالبية العينة لعدم وجود الطعام بالشكل الكافي لاحتياجات الأسرة الغذائية.
- بالنسبة للعبارة السابعة: "كنت جائعًا أنت أو أي شخص آخر في أسرتك لكنكم لم تأكلوا"، أجابت نسبة (92.6%) بـ (لا)، بينما أجابت نسبة (7.4%) بـ (نعم)، وتعزز هذه العبارة عدم تجربة غالبية العينة لتجربة الجوع من جراء عدم امتلاك الغذاء.
- بالنسبة للعبارة الثامنة: " بقيت أنت أو أي شخص آخر في أسرتك دون تناول الطعام ليوم كامل"، أجابت نسبة (100%) أي أن العينة بأكملها من الأسر المستفيدة من برنامج "باب أمل" لم تمر بتجربة الجوع حتى ولو ليوم واحد فقط، وهذه النتيجة توضح أن العينة تمتلك مستويات عالية من الأمن الغذائي.

ويمكن من خلال البيانات السابقة توزيع إجابات عينة الدراسة بطريقة ثانية، تكشف مستوى تجربة انعدام الأمن الغذائي وفق متصل عددي من (0 إلى 8) وفق عدد عبارات المقياس، وذلك وفق الشكل رقم (7).

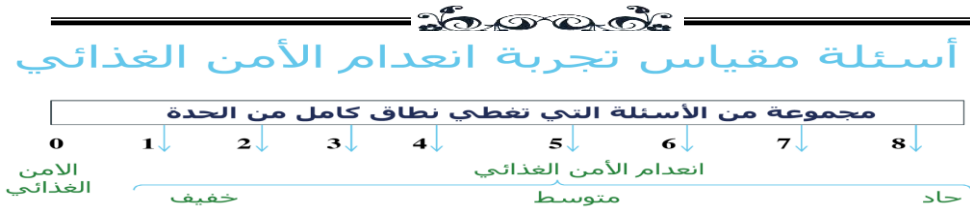

الشكل رقم (7) يوضح توزيع عبارات مقياس انعدام الأمن الغذائي

بناء على الشكل السابق سيتم توزيع بيانات عينة المستفيدين من البرنامج على هذا المتصل وفق العبارات الثمانية التي تضمنها مقياس انعدام الأمن الغذائي، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي.

جدول رقم (19) يوضح عبارات مقياس انعدام الأمن الغذائي

مجموع الدرجات	العدد	النسبة المئوية
0	182	70.5
1	33	12.8
2	11	4.3
3	3	1.2
4	5	1.9
5	4	1.6
6	3	1.2
7	17	6.6
8	صفر	صفر
المجموع	258	100.0

من خلال تحليل بيانات الجدول السابق على ضوء بيانات الشكل رقم (7) يتضح أن (70.5%) من عينة الدراسة لم تمر بتجربة انعدام الأمن الغذائي على أي مستوى، وأن هذه النسبة تتمتع بمستويات عالية من الأمن الغذائي، بينما نسبة (12.8%)، ونسبة (1.2%)، ونسبة (1.9%)، ونسبة (1.6%) عايشت انعدام الأمن الغذائي بدرجات متفاوتة ولكنها في نطاق المستوى "خفيف"، بينما نسبة (1.2%)، ونسبة (6.6%) من عينة الدراسة عايشت حالات من انعدام الأمن الغذائي في نطاق المستوى "المتوسط"، بينما المستوى الأخير "حاد" كانت نسبته (صفرًا)، وهذا يؤشر إلى أن عينة الدراسة لم تشهد أي مظهر من مظاهر انعدام الأمن الغذائي الحاد.

سابعًا: مناقشة نتائج الدراسة

تعزز النتائج السابقة السابقة من أهمية دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مستويات الأمن الغذائي في المناطق الريفية الفقيرة، وعلى وجه الخصوص في أقاليم صعيد مصر التي ترتفع فيها معدلات الفقر مقارنة بمناطق مصر الأخرى، وهذا ما أكده تقرير التنمية البشرية في مصر 2021 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021).

وتتفق هذه الرؤية مع ما أكدته إحدى الدراسات (Wangong'u, P, 2001) ومؤداه أن المنظمات غير الحكومية تؤدي جهودًا فعالة في تعزيز الأمن الغذائي؛ لأنها على اتصال مباشر مع الأشخاص على الأرض، مما يجعل هذه المنظمات أكثر قدرة على تحديد احتياجات الأفراد من الأمن الغذائي والآليات التي يمكن من خلالها تعزيز مستوياته، وهذا ما أكدته أيضًا دراسة (Piotrowicz, 2013) التي أشارت إلى الدور المتزايد والفعال للمنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات الاجتماعية، وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وفي دراسة عن المجتمع الكندي (Mustafa Koc, Rod MacRae, et al, 2008) أشارت نتائج الدراسة إلى أن مشاركة المنظمات

غير الحكومية وتفاعلها مع الجهود الحكومية فيما يتصل بالأمن الغذائي يعزز الاتجاه نحو نظم غذائية أكثر استدامة.

كما يؤكد التراث العلمي أن المنظمات غير الحكومية لا تعمل بعيدًا عن الدولة، خاصة مع توصل غالبية المجتمعات إلى اتفاق بشأن الأسس والمبادئ التي يدار بها المجتمع والدولة، وعلى هذا الأساس تصبح هذه المنظمات وغيرها من أشكال المؤسسات المدنية مكملًا للدولة ومساندًا لها (زايد، 2014)، ولذلك يمكن الإشارة إلى أن نجاح الدولة المصرية في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية التي تؤثر على مستويات الأمن الغذائي وخطط تعزيزه، مرتبط أيضًا بأن تؤدي المنظمات غير الحكومية ومختلف قطاعات المجتمع المدني دورها في هذا القطاع، من خلال قدراتها على التعاون والدعم والشراكة، والعمل على دعم سياسات الدولة، وتحقيق المستويات المأمولة من الأمن الإنساني لدى الفئات الفقيرة والمهمشة.

وعلى الرغم مما كشفت عنه نتائج الدراسة حول تدهور الخصائص الاقتصادية لعينة الدراسة، وأنهم في المجمل يجسدون حالة الفقر متعدد الأبعاد، وأنهم يعانون من صور مركبة من الحرمان من القدرات الأساسية، سواء فيما يتصل بالتعليم أو الحالة العملية، فعلى سبيل المثال: تأتي نسبة (75.6%) من أرباب أسر العينة يعملون بأجر في عمل غير منتظم، ولا شك في هذه الحالة تمثل وضعية مهددة للأمن الغذائي لهذه الأسر، يضاف لذلك أن (85.7%) من العينة يعانون من حالة العمل المتقطع، يضاف لذلك أن غالبية العينة لا تمتلك تأمينات اجتماعية، وتأمين صحي، مما يضعهم في وضعية اقتصادية واجتماعية هشة، وفي وضع كهذا يحتاج كل فرد إلى منظمات المجتمع المدني المختلفة لمواجهة المشكلات التي تواجهه، خاصة وأن تلك المشكلات ذات طبيعة مركبة وتحتاج معالجتها إلى تضافر كافة الجهود الحكومية، وغير الحكومية لما تتطلبه من موارد مالية وبشرية كبيرة، لا يمكن للجهات الحكومية وحدها أن تتحملها بمفردها (عاشور، سالي، 2022).

وفي هذا السياق، أكدت المعطيات الميدانية للدراسة نجاح دور وجهود المنظمات غير الحكومية، المتمثلة في برنامج "باب أمل" في تعزيز الأمن الغذائي لعدد من الأسر المستفيدة من البرنامج في محافظة سوهاج، تتأكد هذه النتيجة من خلال رؤية إيجابية للبرنامج، وشعور بتأثيراته من قبل المستفيدين، فالبرنامج نجح في تعزيز معرفة الأسر المستفيدة بالغذاء الصحي والسليم، وبما يتوافق مع موارد السياق التي تعيش فيه الأسرة، علاوة على، تغيير ممارسات الأسرة وسلوكيات أفرادها للأفضل، مما كان له تأثير على مستوى الأمن الغذائي للأسرة، كما أن البرنامج عزز من سبل العيش للأسر المستفيدة، من خلال الأنشطة الإنتاجية التي تتناسب مع إمكانيات الأسرة وأصولها المادية، حيث تعتمد معظم الأسر المستفيدة على الزراعة والأنشطة ذات الصلة لكسب الرزق، ويستمد غالبية عينة الدراسة دخلهم من أنشطة الزراعة وتربية الماشية، مما عزز دخلها بالشكل الذي يسهم في تخارجها من حالة انعدام الأمن الغذائي، علاوة على أن نتائج مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي، أكدت أن غالبية عينة الدراسة من أسر المستفيدين من البرنامج بنسبة (70.5%) لم تمر على الإطلاق بحالة انعدام الأمن الغذائي. ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة (Lofton, et al, 2022) بشأن الدور الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية ومراكز المساعدات في توفير مستويات مقبولة من الأمن الغذائي وتعزيز النظم الغذائية الأكثر إنصافًا.

ويعتبر هذا الدور الفاعل للمنظمات غير الحكومية، إحدى سمات العالم المعاصر، الذي يشهد المزيد من التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، فالمنظمات المدنية والأهلية في كافة المجتمعات تؤدي هذا الدور بفاعلية، وفي دول أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال: أدت هذه المنظمات دورًا متميزًا في إنفاذ حقوق الإنسان وتعزيز أبعاد الأمن الإنساني، خاصة فيما يتصل بالأمن الغذائي ومكافحة الفقر، وتأكد ذلك من خلال دراسة (Brunet, et al, 2021) التي هدفت إلى استكشاف وتحليل الإجراءات التي تنفذها هذه المنظمات لتعزيز الأمن الغذائي.

والسؤال المطروح هنا، كيف نجح "برنامج أمل" في تعزيز الأمن الغذائي للأسر المستفيدة بالرغم من الأوضاع الهشة التي تعيش في ظلها؟ والإجابة عن السؤال تكمن في طبيعة التعاون الذي جمع عددًا من المنظمات غير الحكومية عبر السياقات الوطنية والإقليمية والعالمية، مما أتاح تنوع الموارد وكثافتها، علاوة على أن البرنامج يعتمد على نهج متعدد الجوانب، فالأمر لا يقتصر على درء الجوع وسوء التغذية، بل يستهدف البحث عن حلول مستدامة لتعزيز قدرات الأسر على مواجهة الأزمات الغذائية، الأمر الذي ينسجم مع الأهداف العالمية للتنمية المستدامة، التي تستهدف القضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030، وتحقق ذلك في "برنامج أمل" عبر ركائزه المذكورة أعلاه، والتي حققت تعزيز السبل المعيشية للأسر عبر خلق الأنشطة الإنتاجية المرتبطة بأصول الأسرة وإمكانياتها، وذلك من خلال تحليل متعمق للسوق وروابطه، لتحديد خيارات سبل العيش المناسبة للأسر المستفيدة، وتوفير الوصول المباشر إلى المنتجين، ومن ثم إدخالها تحت مظلة الشمول المالي، مما يعزز الفرص الاقتصادية للأسر، ليس هذا فحسب، بل العمل الجاد لتحقيق التمكين الاجتماعي للأسر، وتعديل ممارساتها وسلوكياتها اجتماعيًا وثقافيًا، بما يعزز وعيها وإدراكها لأمنها الغذائي واستدامته، وكل هذا في النهاية، يعمل على تحقيق الحماية الاجتماعية للأسر المستفيدة (Matin, et al, 2004).

مجمل هذه الركائز وما يبذل خلالها من جهود، من خلال فريق عمل المشروع، الذي يتم تدريبه بشكل متميز، وتزويده بالمعارف والمهارات التي تمكنه من أداء دوره المأمول، تسهم في بناء قدرات الأسر المستفيدة وبعض أفرادها على الصمود في سبيل تعزيز الأمن الغذائي، والصمود هنا يشير إلى قدرة الأسرة وأفرادها على توقع أو استيعاب أو التعافي من آثار تحديات أمنهم الغذائي في الوقت المناسب وبطريقة فعالة (Behnassi, M. et al, 2021). وتتزايد أهمية بناء القدرات على الصمود، إذا كنا بصدد الأفراد الذين يعانون من الفقر المدقع، كما في هذه الدراسة، ولذلك اتجهت كثير من الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتبني هذا المفهوم (Ansah,

et al, 2019)، بهدف فهم متانة النظم الغذائية وقدرة الأفراد على التكيف مع الصدمات الاقتصادية والاجتماعية التي يتعرض لها الفقراء وتلقي بتداعياتها السلبية على مستويات الأمن الغذائي.

وعلى ضوء نتائج الدراسة، يمكن الإشارة إلى أن برنامج "باب أمل" نجح إلى حد كبير في تعزيز قدرات الأسر المستفيدة على الصمود أمام التحديات التي تواجه الأمن الغذائي للفقراء خلال السنوات القليلة الماضية.

الخاتمة والتوصيات

في ظل التحديات التي تواجهها الحكومة المصرية فيما يتصل بحالة الأمن الغذائي، والأبعاد الوطنية والعالمية لهذه التحديات، وتماشيًا مع رؤية مصر 2030، قامت الحكومة بالعديد من الجهود الخاصة بالحماية الاجتماعية للفقراء وتعزيز الأمن الغذائي، إلا أن هذه الجهود لا تعد كافية، وتحتاج للمزيد من التعاون مع المنظمات غير الحكومية، وغيرها من منظمات المجتمع المدني، فمثل هذه المنظمات تقوم بدور فاعل في دفع وتعزيز الجهود الحكومية، وهذا ما أثبتته نتائج هذه الدراسة، حيث نجحت جهود المنظمات غير الحكومية، المتمثلة في برنامج "باب أمل" في تعزيز الأمن الغذائي لدى الأسر المستفيدة، وذلك وفق نهج مدروس، ومثبت بالأدلة نجاحة في العديد من السياقات الفقيرة، في كثير من الدول، فالنظم الغذائية لدى الأسر المستفيدة، التي أصبحت قادرة على الصمود، أي ضمان قدرة الأسر على الوصول إلى الغذاء وحماية سبل عيشهم عندما تتعرض النظم الغذائية لأحداث متطرفة أو صدمات السوق وعدم الاستقرار كما هي حالة الأمن الغذائي حاليًا في غالبية دول العالم.

وبناءً على ما سبق، تقدم الدراسة في ضوء نتائجها وتحليلاتها السابقة والممارسات العالمية المثلى، عدد من التوصيات، وذلك على النحو التالي:

- العمل على التوسع في عدد الأسر المستفيدة من برنامج "باب أمل" خاصة في صعيد مصر، فالبرنامج تم تطبيقه في محافظة سوهاج على (1200 أسرة) تقريبًا، في حين أن عدد سكان المحافظة يقترب من (6 ملايين نسمة) حسب الساعة السكانية للمحافظة.
- أن تعمل الدولة على توسيع الأخذ بنهج برنامج "باب أمل"، بهدف خروج الفقراء من دوائر الفقر وتمكينهم اجتماعيًا واقتصاديًا، وفي هذا السياق، يمكن للوزارات المعنية عقد شراكات وتعاون مع المنظمات غير الحكومية المسؤولة عن البرنامج.
- التوسع في بناء قدرات الأسر الفقيرة على الصمود لتعزيز أمنها الغذائي، وفق معايير الاستدامة، بمعنى ألا يكون تعزيز الأمن الغذائي هدفًا وقتيًا وغير مستدام.
- أن تتبنى الحكومة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني برامج خاصة بدعم الفقراء بالقطاع الزراعي؛ مما يمكنهم من مواجهة التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي.
- تنفيذ برامج إرشادية لبناء الوعي من أجل مكافحة بعض الممارسات المرتبطة بفقد الغذاء وهدره، وأن تراعي هذه البرامج التفاوت الثقافي للسياقات الاجتماعية في المجتمع المصري.

المراجع

المراجع العربية

- أبو دوح، خالد كاظم. (2022). الأمن الغذائي. أوراق السياسات الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. الرياض.
- أبو دوح، خالد كاظم. (2023). المجتمع المدني وقضايا تغير المناخ. آفاق مستقبلية. العدد الثالث. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. القاهرة.

- أبو دوح، خالد كاظم. (2023). علم اجتماع الأمن. النخبة للنشر والتوزيع. القاهرة.
- الإسكوا. (2017). أفاق المنطقة العربية 2030: تعزيز الأمن الغذائي، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. بيروت.
- الإسكوا. (2022). موجزات سياسات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا. بيروت.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2021). تقرير التنمية البشرية في مصر 2021. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. القاهرة.
- الجهاز المركز للتعبئة العامة والإحصاء. (2016). خصائص الأسرة الفقيرة في مصر 2015. القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. (2020). مؤشرات الفقر: بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك. القاهرة.
- حلول للسياسات البديلة. (2023). أزمة اللحوم الحمراء والأضاحي: ما دور شبكات الحماية الاجتماعية غير الرسمية؟ الجامعة الأمريكية. القاهرة.
- حلول للسياسات البديلة. (2023). حياة كريمة: ما الذي يحتاجه الريف المصري. الجامعة الأمريكية. القاهرة.
- حمادة، أميرة عبد اللاه. (2017). مشكلة الأمن الغذائي في مصر: دراسة في الجغرافيا السياسية. مجلة البحث العلمي في الآداب. العدد الثامن عشر. المجلد الثالث.
- زايد، أحمد. (2014). المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني. المجلة العربية لعلم الاجتماع. العدد الرابع عشر. القاهرة.
- زين، هبة. (2023). الأمن الغذائي المصري: الواقع والمأمول. المرصد المصري. القاهرة.
- شادي، محمد. (2022). الأمن الغذائي المصري في ظل اقتصاد عالمي مضطرب. مجلة آفاق اقتصادية معاصرة. العدد 16. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. القاهرة.
- صندوق النقد العربي (2016). التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.
- عاشور، سالي. (2018). المنظمات غير الحكومية الدولية: تعريفها وخصائها وسماتها التنظيمية. المجلة الاجتماعية القومية. المجلد الخامس والخمسون. العدد الأول. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. القاهرة.

- عاشور، سالي. (2022). دور المجتمع المدني في مواجهة مشكلات الفلاحين في مصر. الملف المصري، العدد (93). القاهرة. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- عدلي، هويدا. (2020). تنمية ريف الصعيد: الدوران في حلقات مفرغة. حلول للسياسات البديلة.
- عوض، رشا. (2023). النهوض بالأمن الغذائي في المنطقة العربية عبر تعزيز نظم الغذاء والصمود الاقتصادي .أوراق السياسات الأمنية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الفاو. (2021). حالة الأمن الغذائي في العالم. منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة.
- فؤاد، أسماء. (2023). مستقبل الأمن الغذائي: سيناريوهات بديلة بحلول عام 2050. بقلم باحث. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
- فودة، هالة. (2019). تكافل وكرامة: من الحماية إلى الإنتاج. المرصد. القاهرة.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (2022). الأمن الغذائي في مصر في ضوء الحرب الروسية الأوكرانية. سلسلة تقارير معلوماتية. القاهرة.
- المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. (2013). التصدي لتزايد انعدام الأمن الغذائي في مصر في وقت التحول. برنامج الأغذية العالمي، المكتب القطري. القاهرة.
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. (2023). موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2023. التوسع الحضري وتحويل النُظم الزراعية والغذائية والأنماط الغذائية الصحية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. روما، منظمة الأغذية الزراعة.
- مؤسسة ساويرس للتنمية الاجتماعية. (2022). كيف سيحد برنامج باب أمل من الفقر متعدد الأبعاد في مصر؟. الرابط التالي: https://www.sawirisfoundation.org/en/blog/bab-amal-program-and-poverty-in-egypt-1

المراجع الإنجليزية

- Aall, P., Helsing, J.W. (2021). Non-Governmental Organizations. In: Aall, P., Snodderly, D. (eds) Responding to Violent Conflicts and Humanitarian Crises. Palgrave Macmillan, Cham. https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1007/978-3-030-59463-3_3
- Abay, Kibrom. et al. (2022). Food price shocks and diets among poor households in Egypt. IFPRI Blog.

- Abdelfattah, M.A. (2021). Climate Change Impact on Water Resources and Food Security in Egypt and Possible Adaptive Measures. In: Behnassi, M., Barjees Baig, M., El Haiba, M., Reed, M.R. (eds) Emerging Challenges to Food Production and Security in Asia, Middle East, and Africa. Springer, Cham.
- Ahmed, S., & Rafi, B. M. (1999). NGOs and evaluation: The BRAC experience. In World Bank Conference on Evaluation and Poverty Reduction. Washington, DC Extracted from: http://www. rrojasdatabank. info/wpover/Saleh04.
- Ansah, I.G.K., Gardebroek, C. & Ihle, R. (2019. Resilience and household food security: a review of concepts, methodological approaches and empirical evidence. Food Sec. 11, (1187–1203).
- Behnassi, M. et al. (2021). Enhancing Resilience for Food and Nutrition Security Within a Changing Climate. In: Behnassi, M., Barjees Baig, M., El Haiba, M., Reed, M.R. (eds) Emerging Challenges to Food Production and Security in Asia, Middle East, and Africa. Springer, Cham.
- Behnassi, M., El Haiba, M. (2022). Implications of the Russia–Ukraine war for global food security. Nat Hum Behav 6, 754–755.
- Berchin I.I., Silva de Amorim W., de Andrade Guerra J.B.S.O. (2019) Food Security. In: Leal Filho W., Azul A., Brandli L., Özuyar P., Wall T. (eds) Sustainable Cities and Communities. Encyclopedia of the UN Sustainable Development Goals. Springer, Cham.
- Brunet, G., Girona, A., Fajardo, G., Iragola, V., Machín, L., Bove, I., & Ares, G. (2021). The contributions of civil society to food security in the context of COVID-19: a qualitative exploration in Uruguay.
- Coates, L., & MacMillan, S. (2019). Breaking Out of the Poverty Trap. Leave No One Behind: Time for Specifics on the Sustainable Development Goals, 8.
- Conrad, Elaina. (2022). New Horizons: Resilience & the Bab Amal Graduation Program. At: https://socialprotection.org/discover/blog/new-horizons-resilience-bab-amal-graduation-program
- Delgado, C., Murugani, V., & Tschunkert, K. (2021). Food Systems in Conflict and Peacebuilding Settings: Pathways and Interconnections.
- Dharmadasa, Harshani. (2018). BRAC Graduation: Approach - Design Operational Framework. BRAC Graduation Initiative.
- Grown, C. (2008). Non-Governmental Organizations. In: Durlauf, S.N., Blume, L.E. (eds) The New Palgrave Dictionary of Economics.

Palgrave Macmillan, London. https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1007/978-1-349-58802-2_1190

- Hossain, N., & Sengupta, A. (2009). Thinking big, going global: The challenge of BRAC's global expansion. IDS Working Papers, (339), 01-42.
- Institute for Economics & Peace. (2022). Ecological Threat Report 2022: Analyzing Ecological Threats, Resilience & Peace, Sydney. Available from: http://visionofhumanity.org/resources .
- International Food Policy Research Institute. (2022). 2022 Global Food Policy Report: Climate Change and Food Systems. Washington, DC: International Food Policy Research Institute. https://doi.org/10.2499/9780896294257
- IPCC, A. (2014). IPCC Fifth Assessment Report—Synthesis Report.
- LINDOR, M. (2019). Public policies, poverty and illiteracy in young and adults in Haiti. Challenges and perspectives. Revista Interamericana de Educación de Adultos, 41(1), 6-33.
- Lofton, S., Kersten, M., Simonovich, S. D., & Martin, A. (2022). Mutual aid organisations and their role in reducing food insecurity in Chicago's urban communities during COVID-19. Public health nutrition, 25(1). 119–122.
- Matin, I. M. R. A. N., & Yasmin, R. A. B. E. Y. A. (2004). Challenges of scaling-up a program for the poorest: BRAC's IGVGD program. In Global Conference on Scaling Up Poverty Reduction.
- Mittag, J. (2012). Perspectives on civic engagement in national strategies to combat climate change. Democratization, 19(5), 994-1013.
- Mustafa Koc, Rod MacRae, et al. (2008). Getting Civil About Food: The Interactions Between Civil Society and the State to Advance Sustainable Food Systems in Canada, Journal of Hunger & Environmental Nutrition, 3:2-3, 122-144,
- Omran, E. S. E., & Negm, A. M. (2020). Climate Change Impacts on Agriculture and Food Security in Egypt.
- Piotrowicz, M., & Cianciara, D. (2013). The role of non-governmental organizations in the social and the health system. Przeglad epidemiologiczny, 67(1), 69–155.
- Ramadan, R. (2015). Food security and its measurement in Egypt. CIHEAM Watch Letter, 32.
- Ruben, R., Cavatassi, R., Lipper, L. et al. (2021). Towards food systems transformation—five paradigm shifts for healthy, inclusive and sustainable food systems. Food Sec. 13, 1423–1430

- Ten Have, H., Patrão Neves, M. (2021). Non-governmental Organizations. In: Dictionary of Global Bioethics. Springer, Cham. https://doi-org.sdl.idm.oclc.org/10.1007/978-3-030-54161-3_380
- UNDP. (2022). Unpacking deprivation bundles to reduce multidimensional poverty: The United Nations Development Programme and Oxford Poverty and Human Development Initiative.
- Wangong'u, P. (2001). Non-governmental organizations and food security in Kenya (Doctoral dissertation, University of Nairobi).
- WFP, W., & UNICEF. (2022). The state of food security and nutrition in the world 2022.
-